وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البصرة

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

أثر تغيرات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للمدة من (2010- 2020)

بحث تقدمت به الطالبة

(إيمان عادل جبار)

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة البصرة وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في اقتصاديات الطاقة

إشراف

د. أمجد صباح عبد العالي

2022 **1443**

بسم الله الرحمن الرحيم

قُلْ آمِنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا ۚ إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِن قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا (107)

صدق الله العلي العظيم

سورة الإسراء : آية (107)

الإهداء

إلى الذين أشتروا حياتنا بدمائهم ..... حشدنا وجيشنا

إلى نبع الحنان ونبض الحياة..... أمي العزيزة... حباً وأكراماً

إلى والدي ..... الغالي .....

إلى سندي وقوتي ..... أخوتي ..... فخراً واعتزازاً

إلى..... من يحمل في قلبه حباً لي ..... فذكرني بدعائه

(إليكم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع...)

الباحثة

الشكر والتقدير

بسم الله والصلاة والسلام على نبينا محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وعلى آله الطيبين الطاهرين، قال الله تعالى في محكم كتابه العزيز (لئن شكرتم لأزيدنكم) صدق الله العظيم.

يطيب لي وانا انهي هذا الجهد المتواضع إن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان والتقدير إلى الخلوق الدكتور امجد صباح عبد العالي على تفضله بقبول الإشراف على بحثي وطيب أخلاقة وسعة صدره وتعاونه معي وعلى ما أبداه من نصائح كان لها الأثر البالغ في إتمام الدراسة واضعها بالشكل هذا فجزاه الله عن ذلك خيراً ورزقه الصحة ودوام التوفيق.

واشكر عمادة الكلية من عميدها وأساتذتها على مساعدتهم إياي ، واسأل الله إن يمدهم بالصحة والعافية وان يوفقهم في حياتهم العلمية ،كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة البحث وتحملهم عناء مراجعته وتقديم الملاحظات القيمة .لما سيكون لها من اثر فاعل في أغنائه علمياً. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى زملائي في الدبلوم العالي كما يحتم علي الواجب إن أتقدم بالشكر والتقدير الفائق إلى إفراد أسرتي. واشكر كل من وقف إلى جانبي وآزرني وشجعني ، وأخيرا أتقدم بالشكر والتقدير إلى

جميـع مـن مـد لـي يـد العـون بـالقول والفعـل ،وأخـر مـا أدعـو اسـأل الله إن يحفـظ الجميـع ويـوفقهم لما فيه خير المجتمع وخدمة بلدنا الغالي.

الملخص

أن هناك العديد من الدراسات والبحوث التي تتناول موضوع النفط كونه المورد الرئيسي في موازنة اغلب الدول المنتجة له اقتصادياته وبذلك أصبح النفط في العراق يمثل المورد الأساسي في تمويل الموازنة العامة للدولة وكذلك حجم النفقات العامة أن اغلب الصادرات متأتية من القطاع النفطي ويتصرف الاقتصاد العراقي الاختلالات بنيويه كبيرة بينها اختلال الموازنة العامة للدولة إن جانب الإيرادات في الموازنة حد ارتكازا على مورد واحد بشكل شبه كامل في تمويل الموازنة

العام وأنا للموازنة هي الخطة السنوية للقطاع العام التي تحدد الإيرادات المتوقع تحصيلها و تقديرات الانفاق العام الضروري لتحقيق الاهداف التي تسعى إليها السلطة العامة و القيام بنشاط الاقتصادي خلال السنة القادمة وأنا للنفط أهمية استراتيجية في الاقتصاد العراقي من حيث مساهمتها في الإنتاج المحلي الإجمالي الدخل القومي و إجمالي الصادرات العامة ويعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة البطالة نتيجة الاختلالات الهيكلية يلعب النفود دورا هاما في نظام الطاقة العالمي فهو عنصر أساسي لتوليد الطاقة من خلال دخولها في جميع مجالات الحياة الاستهلاكية والإنتاجية و الحرفية وأنا للنفط بوصفه وسيلة استراتيجية لتقييم اقتصادية عالية و أن التغيرات في أسعار النفط الخام في السوق العالمية تحدد بصورة عامة من خلال العرض الكلي وطلب الكلي فضلا عن عوامل تبدو أنها غير اقتصادية لكنه إنتاجه ويؤثر في النشاط الاقتصادي و أن العلاقة بين إدارة الطرق وأسعار النفط الخام هي علاقة معقدة يمكنك أنت تجي من أسعار الصرف إلى أسعار النفط و عادتن ما يؤدي انخفاض أسعار الصرف الدولار أمام العملات العالمية الأخرى إلى زيادة في سعر النفط الخام أما بالنسبة انه معدل نمو السكان فإن هناك علاقة طرديا بين معدل نمو السكان وبين النفط الخام وبخاصة أن تكون في الأجل القصير او الطويل و أنه زيادة السكان تعني زيادة الطلب على المشتقات النفطية

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الواجهة	
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
الملخص	د
قائمة المحتويات	هـ-و
قائمة الجداول	ز
قائمة الاشكال	ح
المقدمة	1-2
الفصل الأول: أسعار النفط والموازنة العامة	4-21
المبحث الأول: اسعار النفط وكيفية تحديدها	4-10
اولاً: السوق النفطية.	5-6
ثانيا: المنتجون الرئيسيون للنفط الخام في العالم.	7-11
ثالثاً: الاسعار في السوق النفطية العالمية	12-13
رابعاً: العوامل المؤثرة على اسعار النفط العالمية	13-17
أ: العوامل المؤثرة في العرض النفطي.	13-17
ب: العوامل المؤثرة في الطلب الكلي على النفط الخام	17-20
المبحث الثاني: الموازنة العامة	
اولاً: مفهوم الموازنة العامة	21-23

ثانياً: انواع الموازنات العامة	26-23
ثالثاً: اهداف الاموازنة العامة	29-26
الفصل الثاني: أثر اسعار النفط بالموازنة العامة في العراق	69-23
المبحث الاول: هيكل القطاعات الاقتصادية للمدة من (2010- 2020)	35-31
المبحث الثاني: اتجاهات أسعار النفط في العراق	
اولا: تطور اسعار النفط في العراق وعلاقته بالاقتصاد	38-36
ثانيا: تطور العوائد النفطية فواثرها في اعداد الموازنة	40-38
المبحث الثالث: اثر اسعار النفط في الموازنة	
اولاً: تطور حجم الموازنة العامة في العراق	45-41
ثانياً: اثر اسعار النفط في العجز او الفائض بالموازنة	54-45
الاستنتاجات والتوصيات	56-55
اولا: الاستنتاجات	55
ثانيا: التوصيات	56
قائمة المصادر	60-57

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1	الانتاج العالمي من النفط الخام عام 2019	**9**
2	الاحتياطي العالمي من النفط الخام عالميا عام 2020	**15**
3	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية	**33**
4	حجم العوائد النفطية والايرادات العامة	**39**
5	التداعيات الاقتصادية لتذبذب أسعار النفط على الموازنة العامة	**41**
6	الموازنات السنوية في العراق الايرادات والنفقات	**48**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
1	مخطط يوضح معدل النمو الاقتصادي العالمي	19
2	ابعاد الموازنة العامة للدولة	26

المقدمة

يعد العراق من البلدان ذات الاقتصاد احادي الجانب والذي يعتمد على القطاع النفطي في تمويل نفقات والذي يتسم بتذبذب كبير في أسعار منتجاتها بسبب ارتباط الأسعار أسعار الأسواق العالمية و يقابل هذا تذبذب إهمال كبير لباقي الأنشطة الاقتصادية وعدم تنظيم الإيرادات التي يحصل عليها من هذا القطاع ويعتمد العراق على موازنة البنود في تنظيم نفقاتها والتي تعد من أقدم الموازنة التي يستخدمها الحكومات وتقوم هذه الموازنة تخصيص النفقات العامة للمؤسسات الحكومية المختلفة على أساس المبالغ الذي انفقتها هذه المؤسسات في السنة او السنوات السابقة وتتسم الأسواق النفطية لعدم الاستقرار وكثرة التقل وبات التي تحدث فيها وذلك بسبب مجموعة من العوامل الاقتصادية وغير اقتصادية و تؤثر تلك التقلبات سواء كانت وصورة مباشرة على الإيرادات النفطية ومن ثم الإيرادات العامة اما إذا كانت وصورة غير مباشرة في تؤثر هذه تقلبات على الصادرات والاستيراد أنت في الدولة الربيعية مما يؤثر على الميزان التجاري في الفائض أو العجز وتؤثر هذه التقلبات في أسعار النفط العالمية على الدول المنتجة للنفط وكذلك تؤثر على الموازنة العامة للدولة والتي تعتمد نوازل بشكل كبير على الإيرادات النفطية وعند ارتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع تدفقات النقدية والذي ينعكس في زيادة مقدرة السلطات المالية على التوسع في الانفاق و الأمر الذي يسهم في تحسين أداء النشاط الاقتصادي و أن الارتفاع في الأسعار ينعكس إيجابيا على الأوضاع الموازنة العامة في العراق

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى أهمية الموازنة العامة السنوية في الحياة الاقتصادية لكون الموازنة العامة في العراق تعتمد على الإيرادات النفطية بشكل كبير في تمويلها و إكمال هذه الإيرادات من تقل وبات الأسعار تنعكس سلبا أو إيجابيا على الموازنة العامة

مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث على أن يكون أسعار النفط في السوق النفطية الدولية وتتصف تذبذب بصورة عامة كونها غير مستقرة بسبب مجموعة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية و الأمر الذي يجعل من تقدير الموازنة العامة السنوية في العراق غير ثابتة

فرضية البحث

تؤثر التغيرات في أسعار النفط العالمية بتغيير على حجم الموازنة العامة السنوية في العراق مما يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم بتخصيصات المالية للقطاعات الاقتصادية وأن تأخر إقرار الموازنة لها آثار السلبية على مجمل المتغيرات الاقتصادية كليه في الاقتصاد العراقي

اهداف البحث

يهدف البحث الى بيان اثر تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة في العراق كون العراق بلد يعتمد على ايرادات النفط بشكل كبير في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة.

الفصل الأول

أسعار النفط والموازنة العامة

المبحث الاول: أسعار النفط وكيفية تحديدها

المبحث الثاني: الموازنة العامة

المبحث الاول : أسعار النفط وكيفية تحديدها

تمهيد

يعد النفط الخام من أهم مصادر الطاقة في العالم ويشكل سلعة استراتيجية دولية تتمتع قيمة اقتصادية عالية حيث تأتي أهميتها من وفرة من وفرتها النسبية وكفاية تها وسهولة نقل وتوزيعه لقد كانا للنفط في الواقع الأمر الأساسي الحقيقي الذي يساعد في تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية و أنه تحديد أسعار النفط الخام يعتمد على جزء أساسي منها عوامل العرض والطلب في السوق النفطية فضلا عن وجود قوة محركة أخرى لها تأثيرها في الأسعار وتخضع السوق العالمية للنفط على مجموعة من التطورات المهمة التي أدت إلى حدوث اختلال كبير بين العرض والطلب حيث أن السوق النفطية ذات طبيعة خاصة تتداخل فيها العامل الاقتصادي مع العوامل السياسية التي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط في الأسواق.

اولاً : السوق النفطية Oil Market

هذه السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط ، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات فضلا عن العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسة وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية." أن السوق النفطية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي والرئيس الذي ينمي الاقتصاد وهو النفط وذلك طبقا لقوانين العرض والطلب.

1.خصائص أسواق النفط : تستمد أسعار النفط استقرارها من استقرار السوق العالمية التي تخضع بدورها إلى مجموعة من الأساسيات التي تحكمها، ومن ناحية أخرى تؤدي الحكومات دورا غير مباشر في التأثير بأستقرار سوق النفط وذلك من خلال جملة من الإجراءات : (داود، 2008، : 216)

أ. ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري : ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تنتج حقولها حوالي 85% من صادرات العالم النفطية، وقد أخذت هذه الدول تتركز أكثر من خلال منظمة الأوبك، كما تسيطر الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب الأكبر من السوق النفطية، أما في الجانب الآخر فيرتكز عدد قليل من الدول المستوردة وهي الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي OCED، أذ استوردت ما يقارب 22.8% من حجم الواردات الكلية للنفط عام 2010.

ب. سوق التكامل الرأسي والأفقي : تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية للنشاطات الصناعية النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع، النقل والمصب ولا يمكن الفصل فيما بينها.

جـ. سوق التكتل(الكارتل والمنظمات والهيأت) : تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقيات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها إلى غاية وصول سلعة النفط و مشتقاته إلى الأسواق مما تجعلها تتجه نحو التكامل الكامل .

د. عدم مرونة الطلب في الأجل القصير : يتميز الطلب في الآجل القصير بعدم مرونته فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط يمكنها التحول عنه لمصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره (راسن ، 1999، : 166).

هـ. تأثر السوق بالأسواق ذات الصلة الوثيقة : تتأثر السوق النفطية العالمية بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، والتي تتأثر بالتقلبات مما يؤدي إلى عد الأسعار الفورية للناقلات على أنها أسعار نموذج الطلب العالمي على النفط، للمنافسة الكاملة ، فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية على تكاليف الاسعار, وتؤثر تقلبات الطلب العالمي كذلك في حجم الطلب على خدمات المصانع التي تنفي النفط من الشوائب الكبريتية .

و. بورصات النفط الخام العالمية : كانت الأسعار في يناير 1999 قد وصلت إلى حاجز متدن أذ بلغت 16 دولارا (الأسعار في كامل المقال بالدولار لكل برميل من النفط)، بعد زيادة إنتاج النفط من العراق وتزامن مع الأزمة المالية الآسيوية، مما أدى إلى تراجع الطلب،ثم زادت الأسعار بسرعة، لأكثر من الضعف بحلول سبتمبر 2000 فبلغت 35 دولارا، ثم انخفضت مرة أخرى حتى نهاية عام 2001، ثم اتجهت إلى الزيادة بشكل مطرد، وبلغت 40–50 بحلول سبتمبر 2004، وفي أكتوبر 2004 ارتفع سعر النفط الخام الخفيف للعقود الآجلة متجاوزآ 53 دولارا في عقود تسليم نوفمبر و 55 دولارا في عقود ديسمبر.ارتفعت أسعار النفط الخام إلى مستوى قياسي فوق 60 دولارا في يونيو 2005، واستمر هذا

الاتجاه في أوائل أغسطس 2005، وارتفعت العقود الآجلة الى 65 دولارا، كما واصل الطلب على البنزين ارتفاعه على الرغم من ارتفاع الأسعار، وصل سعر النفط الخام إلى ذروته في يوليو 2006 فحقق أكثر من 77 دولارا، وفي ديسمبر 2006 بلغ نحو 63 دولارا. وفي سبتمبر 2007، تجاوز خام تكساس حاجز 80 دولارا، عوامل متعددة تسببت في ارتفاع هذه الأسعار، منها أن زيادة إنتاج أوبك كانت أقل من المتوقع، انخفاض أسعار الأسهم في الولايات المتحدة بأقل من توقعات الخبراء، والتغيرات في السياسات النفطية الاتحادية، وتعرض ستة من خطوط الأنابيب لهجوم من قبل مجموعة يسارية في المكسيك، وفي أكتوبر 2007 ارتفع الخام الاميركي الخفيف فوق 90 دولارا للمرة الأولى، بسبب مزيج من حدة التوتر في شرق تركيا وانخفاض قيمة الدولار. يناير 2008، بلغ متوسط سعر برميل النفط خلال تلك السنة 94 دولاراً على وفق إحصائية منظمة أوبك وتأرجح سعر النفط خلال هذه السنة. (أبو العينين، 1979، ص331)

ثانياً : المنتجون الرئسيون للنفط في العالم :

أ. منظمة الأوبك : لقد عرفت سنوات الخمسينات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للبترول خاصة العربية منها و الشركات الاحتكارية بحيث أن محور الخلاف تعلق أساسا حول مطالبه الدول المنتجة للبترول بتحسين مداخلها من العوائد البترولية غير أن الشركات البترولية لم تعط أهمية لذلك وبقيت مصممه على استغلال الموارد البترولية لهذه الدول وفي بغداد 10 سبتمبر 1960 أسس الموردون الأساسيون سوق البترول العالمية (فنزويلا والعراق و إيران و الكويت و العربية السعودية) منظمه البلدان المصدرة للبترول ويعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة إلى التخطيط الذي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للبترول دون استشاره حكومات الدول المنتجة في سنة 1959 وهذا ما أنتج خسائر كبيرة في إيرادات الدول المنتجة والتي بلغت 15% حيث أن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطوير

العلاقات الاقتصادية الدولية, انضمت إلى هذه المنظمة بالتدريج 8 دول هي: قطر 1961 ليبيا و إندونيسيا 1962 الامارات العربية المتحدة, الجزائر 1969, نيجريا 1971, الإكوادور 1973, الغابون 1975, انسحبت سنة 1995 أنغولا ؟ (حافظ ، 2000، : 241) و (هلال ، 2006، : 288)

تهدف هذه المنظمة إلى :

أ . زيادة مداخيل أعضاء المنظمة بوصفها محدودة وغير كافية لتحقيق معدلات نمو اقتصادية تتناسب مع التطورات والتغيرات في الداخل والخارج، وكل هذا يعود إلى المستوى المتدني لأسعار البترول وتوزيع الأرباح البترولية لصالح الشركات البترولية.

تحقيق السيادة الوطنية على اقتصادات البترول بالدول الأعضاء.

ب . تنسيق وتوحيد السياسة البترولية وتحديد أفضل السبل لحماية مصالح الأعضاء سواء بصورة منفردة أم جماعية.

جـ . تحديد الطرائق والأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق البترول الدولية.

د . تحقيق عائد علي استثمارات العاملين في صناعة البترول.

ب . الدول المنتجة خارج أوبك : بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول في أوائل سنة 1988 ، أحست الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في أوبك بخطورة الوضع و مبادرة مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء في أوبك للاجتماع في القاهرة غير أن الدول الأخرى فضلت لندن موقع متوسط أذ عقد الاجتماع يوم 8 مارس 1988 ، بمشاركة كل من مصر، المكسيك، أنغولا، ماليزيا، والصين . كما شاركت كولومبيا مترددة وهكذا أكدت المجموعة في اجتماع لندن أنها لن تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق العالمية للبترول وان حماية مصالحها الفردية و المشتركة تتطلب أخذ

مواقف ايجابيه بالتنسيق مع أوبك ومحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي وأطلق عليه اسم الدول المستقلة المصدرة للبترول. وقد تمت في هذا الاجتماع وضع اللبنات الأساسية لإقامة مجموعة غير رسمية التي تحتاج إلى تمويل أو أمانه عامة بل يكفي أن يتم الاجتماع بصفة دوريه (كل 6 أشهر) وان تستضيفه كل مر ة دوله متطوعة . (أبو العينين، 1979، : 331)

الجدول (1) الإنتاج العالمي من النفط الخام عام 2019

ت	البلد	الإنتاج (مليون برميل/ اليوم)	% من الإنتاج العالمي
1	الولايات المتحدة	12,23	16,25
2	روسيا	10,62	14,11
3	السعودية	9,80	13
4	العراق	4,57	6,07
5	الصين	3,82	5,07
6	الامارات	3	3,98
7	البرازيل	2,78	3,69
8	الكويت	2,67	3,54
9	ايران	2,35	4,45
10	نيجيريا	1,73	2,29
	المجموع	75,26	% 100

المصدر(OPEC, OPEC Annual statistical Bulletin, OPEC, Vienna, Austria, 2020, Table 3.5, P.26)

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول المنتجة للنفط واصبح الإنتاج العالمي هو 16 . 25% وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ولا تعتبر من الدول الكبرى في إنتاج النفط وذلك بسبب اكتشاف

البترول الصخري في ولاية تكساس وبعد التطور الكبير والوصول إلى التكنولوجيا الحديثة أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية من اكبر الدول العالم استخراج للنفط وبعد الولايات المتحدة هي روسيا في المركز الثاني وتمتلك روسيا الكثير من الحقول النفط و تعتبر وسيلة من أهم الدول المصدره للنفط في العالم وبعدها السعودية في المركز الثالث وكذلك تعتبر السعودية من أكبر دول العالم تصديرا للنفط وهي قائده الدول منظمة الأوبك المصدره وتوجد في السعودية الكثير من الحقول النفط هو حقل الغوارفي شرق البلاد والذي يعتبر من اكبر حقول النفط في العالم وبعد السعودية العراق يحتل المركز الرابع وعلى الرغم من أنه امتلاك العراق كميات كبيرة من النفط إلى أنها تأثرت بشكل كبير بسبب الحروب والمشاكل الاقتصادية والسياسية وكذلك أصبحت الصين تمتلك المركز الخامس وذلك بسبب سيطرة الحكومة الصينية على شركات استخراج النفط بشكل كبير وتستورد الصين معظم استهلاكها من النفط من السعودية وروسيا بسبب الاستهلاكي الكبير للنفط هنا وبعد الصين الإمارات وغيرها من الدول اما نيجيريا في تحتل المركز العاشر من الإنتاج العالمي للنفط وعشرين . ٢٠.٢٩ %

جـ. البلدان المستهلكة للنفط الخام : ان وكالة الطاقة الدولية (IEA) هي منظمة عالمية تأسست في مايو أم مايس؟ 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية ، وقد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن ، الذي انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة ، وقد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية، وإنشاء وكالة دولية للطاقة تهدف إلى الإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول، ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للبترول، وقد انضم عدد آخر من الدول أذ ارتفعت العضوية إلى 24 دولة وهي (الولايات المتحدة ، كندا، المملكة المتحدة ، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، استراليا، نيوزلندا، السويد ، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، ايرلندا، سويسرا، إسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فنلندا، المجر، البرتغال والنرويج)، فضلاً عن ما

نصت عليه اتفاقية وكالة الطاقة الدولية من وسائل لتحقيق هذه الخطة، قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء بإتباعها وهي بإيجاز (عبد الله ، السنة 1995 : 297) :

أ . تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة أساسية إلى خفض الواردات البترولية.

ب . السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية ، وتنمية المصادر البديلة للبترول من ناحية أخرى.

جـ . إحلال المصادر البديلة محل البترول في التدفئة وتوليد الكهرباء والقطاعات الأخرى التي تسمح بذلك.

د . دعم جهود البحث والتطوير وتشجيع التطبيق العملي لنتائجها. تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة.

هيأة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة. فمن خلال هذه الأهداف يتبين أن الهدف الأساسي والعام لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف المستهلكين للبترول، وكذلك تشجع أعضاءها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترول، تستطيع من خلاله التأثير على السوق البترولية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلة العرض البترولي .

د. الشركات النفطية العالمية: سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية اصطلح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع ، وهي مملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا وهولندا ، هذه الشركات كانت ولوقت متأخر تسيطر على حوالي 80 في المائة من الإنتاج البترولي العالمي خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الاشتراكية ، كما أنها تملك 70 في المائة من صناعة التكرير العالمية وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة فضلاً عن ذلك ، فإنها تمتلك أكثر من 50 في المائة من ناقلات البترول, توجد في الولايات المتحدة

إدارة خمسة من هذه الشركات على الأقل ،وتقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها حيث أن حملة معظم أسهمها مواطنون ومؤسسات أمريكية أكبر هذه الشركات هي(اكسون) ثم شركة (غولف) وشركة (تكساكو) وشركة (موبيل أويل) وخامس الشركات الأمريكية تسمى (تشيفرون) فضلاً عن الشركتين الهولندية (شل) والبريطانية (بريتيش بيتر وليوم) . هذا ولا يجب أن نهمل المراكز المهمة لشركات البترول الوطنية فقد سيطرت على 78 في المائة إنتاج البترول في العالم ومن هذه الشركات شركة أرامكو؟ السعودية ، شركة النفط الوطنية الإيرانية ، بريتش المكسيكية، خلال التأثير في السعر بتطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب ، مما يؤدي إلى التأثير في التكاليف ومن ثم في السعر الأدنى للنفط. (السماك، 1981، :146)

ثالثاً : الأسعار في السوق النفطية العالمية

إن التطرق إلى تعريف سعر البترول يستدعي ضرورة التطرق إلى أنواع سعر النفط، وذلك لأنه توجد عدة مصطلحات تطلق على سعر البترول، حيث أن كل سعر نفطي يطلق على نوع محدد ومميز له عن باقي الأنواع الأخرى (الرومي ، 2000، : 18)

1.**السعر المعلن** : ان الشركات البترولية تقوم بإعلان الأسعار المعلنة في موانئ التصدير للبترول. و نظرا لحدة التنافس بين الشركات البترولية الاحتكارية قررت فيما بينها الإعلان عن سعر ثابت و مستقر.

2.**السعر المحقق** : هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري.

3.**السعر الضريبي** : هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية.

4.**سعر الاشارة** : إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن .

5.**السعر الفوري** : هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية. (الخولي ، 1997 : 25)

رابعاً : العوامل المؤثرة في أسعار النفط العالمية هي عوامل اقتصادية

أ : العوامل المؤثرة في العرض النفطي

أن العوامل التي تؤثر في التغيرات لأسعار النفط الخام من السوق العالمية تتحدد بصورة عامة من العرض الكلي والطلب الكلي فضلاً عن عوامل تبدو انها غير اقتصادية لكن نتائجها تؤثر في النشاط الاقتصادي المعروض والمطلوب من النفط الخام بصورة غير مباشرة ومن ثم تسبب بتغيرات في اسعار النفط الخام تبعاً لحجم ذلك التأثير وحدية الزمان والمكان ومن اهم العوامل التي تؤثر في جانب العرض ما يأتي:

1.**هيكل السوق (المصدر الرومي ، 2000، : 24)** : من العوامل الرئيسة في تحديد سعر اية سلعة هيكل السوق او طبيعة السوق التي تعرض فيها السلعة والنفط منذ بداية الانتاج اتسمت سوقها بأنها احتكار قلة منذ أن سيطرت شركات نفطية عملاقة على عمليات صناعة النفط الخام بدءاً من الاستخراج الى التصدير وتمثل منظمة اوبك التي تضم (13) بلداً منتجاً للنفط الخام

2.**حجم الاحتياطي النفطي الدولي المثبت** : يعد الاحتياطي النفطي من العوامل التي تؤثر في اسعار النفط الخام الدولية ويقصد بالاحتياطي النفطي كمية الثروة البترولية الكامنة تحت الارض والمكتشفة

والمقدرة كمياتها في ضوء المعلومات المتوافرة من خلال عمليات البحث في المنطقة المعلومة موضوعة البحث والتنقيب من امكان استخراجها في المستقبل من المكمن النفطي مع افتراض بقاء الظروف التكنلوجية والاقتصادية الحالية فعلى الصعيد الاقليمي فأن الكمية المستخرجة دالة صح الاحتياطي النفطي المثبت ومن ثم فان سياسة استخراج النفط الخام في كل دولة تتأثر بحجم الاحتياطي النفطي القابل للاستخراج خلال مدة زمنية . أن الاحتياطي النفطي القابل للاستخراج هو أن سعر النفط الخام في السوق يغطي تكاليف استخراجه حيث أن هناك احتياجات نفطية غير اقتصادية لا تدخل ضمن الاحتياجات النفطية خلال فترة مدة معينة في ظل سعر معين ويقسم الاحتياطي النفطي المثبت والاحتياطي المحتمل وتعود معظم الاكتشافات النفطية الى ستينات القرن العشرين خلال تلك المدة أن ما اكتشف من النفط الخام ما يقارب (40) مليار برميل في السنة منذ نهاية ذلك العقد والاكتشافات النفطية بالتراجع . وتختلف اراء المتخصصين حول الاحتياطيات النفطية بحيث لا توجد احتياطيات حقيقية على الورق في العراق والسعودية وأن اغلب النفط هي رملية في حقول عالية التكاليف في التنقيب والاستخراج ويرى الخبير الجيولوجي (كولن كاميل) ان الاحتياطيات المبالغ فيها هي احتياطيات ورقية او الاحتياطيات سياسة تقدر ب(30%) من اجمالي الاحتياطي العالمي من النفط الخام . وقد جرى مسح العالم بشكل جيد بحيث يكاد يكون المرء على ثقة بأنه قد عثر عملياً على جميع حقول النفط الخام المحتوية على البترول التقليدي وترتبط اسعار النفط في الاسواق العالمية بحجم احتياجات الدول المنتجة فأن اي توقعات بانخفاض الاحتياطي العالمي نتيجة وصول بعض الحقول الى ذروة الانتاج قد يؤدي الى ارتفاع الاسعار في الاسواق العالمية وقد اشار تقرير وكالة الطاقة الدولية عام (2007) الى أن سعر النفط في السوق يتصاعد بسرعة بعد عام (2015) نتيجة الازمة عروض عالمية حادة ولا يمكن تفاديها وتبعاً لذلك شاعت مخاوف من أن النفوط المضافة لا تكفي لتعويض الهبوط الطبيعي (سلمان ، 1988، : 151) .

الجدول (2) الاحتياطي العالمي من النفط الخام عالميا عام 2020

ت	الدولة	الاحتياطي (مليار برميل)	% من الاحتياطي العالمي
1	فنزويلا	303.8	% 19.59
2	السعودية	258.6	% 16.67
3	ايران	208.6	% 13.45
4	العراق	145	% 9.35
5	الامارات	97.8	% 6.30
6	الكويت	101.5	% 6.54
7	روسيا	80	% 5.15
8	الولايات المتحدة	52.6	% 3.39
9	ليبيا	48.3	% 3.11
10	نيجيريا	36	% 2.32
	المجموع العالمي	1550.7	% 100

(OPEC, OPEC Annual statistical Bulletin, OPEC, Vienna, Austria, 2020, Table 3.1, P.22)

تتصدر فنزويلا الترتيب العالمي لعام 2020 المركز الأول من حيث احتياطيات النفط و التي تصل٣٠٣٠٨) مليار برميل وتحتل للسعودية المرتبة الثانية من حيث احتياطيات العالمية بعد فنزويلي والتي تمكن٢٥٨٠٦

ملياربرميل جاءت إيران خلف والسعودية احتياطي نفط مثبت٢٠٨٠٦)مليار برميل ويشكل ١٣،٤٥ % من الاحتياطي العالمي ثم العراق ١٤٥ مليار برميل ويشكل ٩٠٣٥ بألفين و تفوقه الإمارات على الكويت لتصبح الخامسة عالميا في احتياطي نفطي مثبت يبلغ٩٧٠٨مليار برميل ويعادل ٦٠٣٠ ثم الكويت١٠١٠٥مليار برميل واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثامنة الاحتياطي ٥٢٠٦ مليار برميل ويشكل ٣٠٣٩ % من الاحتياطي العالمي وكذلك إحتللت نيجيريا المرتبة العاشرة من الاحتياطي ٣٦ملياربرميل واحتياطي عالمي ٢٠٣٢ %.

3. سعر الصرف :أن العلاقة بين اسعار الصرف واسعار النفط الخام هي علاقة معقدة يمكن ان تتجه من اسعار الصرف الى اسعار النفط وعادة ما يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار امام العملات العالمية الاخرى الى زيادة في سعر النفط الخام وبسبب أن النفط الخام مسعر بالدولار فان انخفاض سعر الصرف يعني ارتفاع قيمة العملات الاخرى ومن ثم زيادة الطلب عليه لانخفاض سعر الصرف من خلال انخفاض اسعار الصرف وتشير الاولى الى أن اسعار النفط الخام تتأثر بنحو قريب من التغيرات التي تحصل في سعر صرف الدولار مع افتراض بقاء العوامل الاقتصادية الاخرى ثابته اي ان انخفاض في سعر الصرف بمقدار (15%) سيؤدي الى زيادة سعر النفط بمقدار (15%) في حالة ثبات العوامل الاقتصادية الاخرى أن الصدمات ذات الصلة بسوق النفط الخام تعود الى اسعار الصرف ومن الناحية التطبيقية غالباً ما تزول هذه التحركات الثنائية في اسعار الصرف مما يؤدي الى وجود تغير صاف قليل من قيمة الدولار وتتميز معظم الدول الرئيسة المنتجة والمصدرة للنفط بأنها نامية ذات اقتصاد احادي الجانب (ريعية الاقتصاد) اي يعتمد اساساً على الاموال المتأتية من صادرات النفط الخام الى السوق الدولية ومن ثم فأن الحاجة المتزايدة للعملة الاجنبية (الدولار) لتغطية الاستثمارات التي تطلبها التنمية تعني الزيادة في انتاج النفط الخام والتي تؤدي الى انخفاض اسعار النفط الخام بسبب زيادة حجم المعروض منه وهكذا تنشأ الحاجة الى الدولار الامريكي مجدداً بسبب انخفاض مجموع من الايراد النفطي

الكلي مما يدفع تلك الدول الى زيادة الانتاج ثانية وهكذا تستمر العملية لزيادة الانتاج وتراجع الاسعار (بدر ، 2011، : 19) .

4.**الكلفة الحديثة لاستخراج النفط الخام :** تتباين الكلفة الاستخراجية بين بلدان العالم المختلفة تبعاً لطبيعة الحقول ومناطق وجودها فضلاً عن طبيعة الارض . وان حجم الطلب الكلي الدولي على النفط الخام لا يمكن اشباعه من خلال انتاج بئر واحدة فاستخراج النفط الخام يبدأ بالأقل كلفة استخراجية بحيث تقتضي سياسة الاستخراج الناجحة على وفق الشروط الفنية والاقتصادية وان ترتبط نسبة النفط الخام. (جاسم، 2011، : 19)

1. **التقدم التكنولوجي في استخراج النفط الخام :** للتقدم التكنولوجي دور كبير في زيادة العرض الكلي من خلال خفض متوسط التكاليف وذلك اما عن طريق استمرار الكلفة الكلية عند المستوى نفسه ولكن على استخراج اكثر كمية من النفط الخام وبذلك ينخفض متوسط تكلفة استخراج برميل النفط الامر الذي يؤدي الى جعل الانتاج من الحقول ذات التكلفة العالية ممكنا حتى في حال انخفاض الاسعار انخفاضاً قليلاً او ومن خلال خفض التكلفة الكلية الامر الذي ينعكس على انخفاض متوسط الانتاج بشكل اكبر من خلال التقدم التكنولوجي يمكن ان يجعل الانتاج من الابار التي يصعب الوصول اليها (الهيتي ، 1994، : 64) .

2. **مستوى المخزون العالمي النفطي الاوربي والامريكي : ان الارتفاع في زيادة كميات المخزون الاوربي والامريكي من النفط الخام سوف يؤدي الى زيادة العرض اي يصبح العرض اكثر من الطلب مما يدفع نحو الانخفاض , وقد ادت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً رئيساً في تطبيق هذه السياسة وكذلك ادت دول منظمة (OPEC) دوراً مهماً في**

دفع الاسعار نحو الانخفاض بسبب زيادة مخزونها التجاري والعكس صحيح في حالة الانخفاض ومستوى مخزون هذه الدول سيؤثر في دفع الاسعار نحو الانخفاض . (القريشي، 1978 سابق : 34)

ب : العوامل التي تؤثر في الطلب الكلي على النفط الخام

1.معدل النمو الاقتصادي : تعد التغييرات الحاصلة في الناتج القومي الاجمالي واحدة من اهم العوامل التي تؤثر بشكل كبير في الطلب على النفط الخام وتختلف نسبة التأثير من بلد الى اخر ومن وقت الى اخر بالاعتماد على التقدم الاقتصادي والتقني والعادات الاستهلاكية والتكنولوجيا المستخدمة في تلك الدول الذي يرتبط بها استهلاك النفط الخام بوصفه طلباً مسبقاً ففي البلدان التي تعتمد على عنصر العمل في الخطوط الانتاجية فأن مرونة الطلب الداخلية بالنسبة للنفط الخام تكون اكبر منها في البلدان التي تكون كثافة راس المال اقل من كثافة العمل في دالة انتاجها وعلى الرغم من العلاقة الوثيقة بين النمو الاقتصادي واسعار النفط الخام لا يمكن تفسير ارتفاع الطلب على النفط بارتفاع معدلات الناتج القومي الاجمالي فقط هو الارتفاع القليل والطفيف الذي سجله الطلب على النفط في الدول المتحولة على الرغم من معدلات النمو الاقتصادي العالية التي سجلتها هذه البلدان وفي الوقت الذي سجلت الدول الصناعية معدلات نمو اقتصادي . اقل بكثير من مجموع الدول المتحولة بيد ان الطلب على النفط فيها ارتفع اكثر من مستويات النمو الاقتصادي الذي تحقق في الدول المتحولة مع نظيراتها في الدول الصناعية الا ان الطلب على النفط في الاخيرة ارتفع اكثر من اضعاف ارتفاعه في الدول المتحولة (الهيتي ، 1994، : 147) .

الشكل **(1) شكل يوضح معدل النمو الاقتصادي العالمي**

(المصدر البنك الدولي)

المصدر البنك الدولي احتساب معدلات النمو الكلي في استخدام الأوزان الترجيحية إجمالي الناتج المحلي بسعر الدولار في عام 2010 وأسعار الصرف السوقية وتشير المنطقة المظلة التوقعات في البيانات الخاصة لعام 2019 تقديرات وذلك من المتوقع أن ينتعش معدل النمو العالمي إلى 25% في عام 2020 مع تراجع ناموا الاقتصادات المتقدمة إلى ١٠٤% ويعافيه النمو في الاقتصادات الأسواق الصاعدة و البلدان النامية إلى ٤٠١%

2.**معدل نمو السكان** : يتأثر الطلب على النفط الخام بعدد السكان اذ توجد علاقة طردية بين الطلب على النفط الخام ومعدل نمو السكان وبخاصة في الاجل المتوسط والطويل اذ أن زيادة السكان تعني زيادة الطلب على مشتقات النفط الخام ومن ثم الطلب على النفط الخام الى أن سكان العالم تزايد بنحو (6.4) مليارات نسمة في عام (2005) الى (6.9) مليارات نسمة عام (2010) وتشير التوقعات الى الزيادة بنحو (7.7) عام (2020) والى (8.4) عام (2030) وتركز معظم الزيادة السكانية في قارة اسيا

و أفريقيا وتفوق الهند على الصين . من حيث عدد السكان أن اهمية النمو السكاني كعامل من العوامل المؤثرة في الطلب على النفط تأتي من طبيعة الطلب الذي سيخلقه هذا النمو اذ أن معظم الطلب على النفط الخام يكون لأغراض الاستهلاك المنزلي بما أن البلدان النامية ستكون الزيادة في السكان فيها اكبر فأن الطلب على النفط الخام يكون اكبر مثل (اسيا وافريقيا) لذلك لا يتوقع أن تتمكن هذه البلدان من تقليل الطلب على النفط عبر توفير البدائل وانتهاج سياسة كفيلة بتقليص الطلب او ضبطه . (مجيد , محمد ، وعدنان ، 2008 :70)

3. المضاربة النفطية : يعد النفط الخام من وقت الى اخر سلعة مضاربة وتعتمد هذه العملية على التوقعات المستقبلية بصفه اساسية والتي غالباً ما تتركز على اساس المتغيرات الاقتصادية فعندما تتغير هذه التوقعات الى احتمال ارتفاع اسعار النفط في المستقبل سوف يقوم المضاربون بشراء النفط مما يدفع الاسعار نحو الارتفاع بصورة عامة وعلى العكس عندما تشير هذه التوقعات الى انخفاض اسعار النفط سوف يتجه المضاربون نحو بيع ما لديهم من النفط مما يدفع الاسعار نحو الانخفاض .

المبحث الثاني

1. مفهوم الموازنة العامة

2. العوامل المحددة للموازنة العامة

المبحث الثاني: أثر أسعار النفط بالموازنة العامة في العراق

أولا: الموازنة العامة في العراق

تعرف الموازنة بأنها وثيقة مالية تقابل بين نفقات وإيرادات الدولة من الدول وتحدد العلاقة بينهما وتوجهها معا نحو تحقيق اهداف معينة في مدة قادمة من الزمن وتصبح تلك الوثيقة محل تطبيق اذا تم إقرارها من قبل السلطة المختصة بالتشريع (الصكبان، 1967 : 9)

وان الموازنة بمفهومها التقليدي تعين الجداول المتوازنة بين الجانبين والتي تتضمن كلا من الإيرادات والنفقات العامة خلال مدة مقبلة عادة ما تكون سنة مع توسع دور الدولة في الاقتصاد وإعادة التوازن الاقتصادي في حالات الاختلالات على اثر الازمات التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي فلم تعد اليه اقتصاد السوق قادرة على تحقيق التوازن التلقائي للاقتصاد اما آراء كينز عن دور الدولة في إعادة التوازن الاقتصادي الشامل فقد أدت الى عجز الموازنة ويجب الاهتمام بالتوازن العام للحياة الاقتصادية والاجتماعية ويكون التوازن المالي جزءآ من اجل الوصول الى تحقق التوازن الاقتصادي ولقد ارتبط المفهوم الحديث للموازنة مع الموازنة الاقتصادية القومية اذ تقوم معظم الدول بتحضير موازنتها في ضوء تقدير شامل ومفصل عن الحالة الاقتصادية والمالية لها (العزاوي، 2007، 165- 166) ، ان الموازنة العامة عبارة عن برنامج عمل متفق عليه مبين فيه تقدير لأنفاق الدولة ومواردها خلال مدة مقبلة وتلتزم به الدولة وتكون مسؤولة عن تنفيذه. او الموازنة العامة هي الخطة السنوية للقطاع العام التي تحدد الإيرادات المتوقع تحصيلها وتقديرات الانفاق العام الضروري لتحقق الأهداف التي تسعى اليها السلطة العامة والقيام بنشاطها الاقتصادي خلال السنة القادمة وهي السنة المعدة. (محمد، 1977، : 9-15)

وتحمل تعريفات الموازنة العامة خصائص عامة هي:

1- انها عبارة عن بيان باستخدامات الدولة ومواردها

2- ان هذا البيان تقديري وليس فعلياً.

3- انه عن مدة زمنية عادة ما تكون سنة وانه معتمد من السلطة التشريعية.

بأنها عملية ديناميكية تعبر عن حركة دائمة لقطاع الحكومة ومتواصلة من سنة إلى أخرى عبر العديد من البرامج الاقتصادية والاجتماعية والتنموية على تقديرات مبنية على أساس وسائل عملية واقتصادية وذات بُعد استراتيجي للمدة التي تعطيها ضمن الأهداف المرسومة لها كونها تركز على التوازن الاقتصادي من خلال أدوار تدخلية وهذا الامر كله يتطلب بالتنفيذ من قبل السلطة التشريعية. (الكرخي، 1999، : 308-309)

في ضوء ما تقدم من مفاهيم يمكننا ان ننتج المضامين الأساسية للموازنة العامة:

1- كشف النفقات العامة والايرادات العامة للدولة

2- تكون الموازنة لسنة قادمة

3- تتضمن الوسائل والامكانات المتاحة لتحقيق الأهداف

4- انها قانون وتشريع عام أذ لا يعد قانون الموازنة نافذا إلا بعد مصادقة السلطة التشريعية عليه.

5- انها تمارس مهامها وادوار عن طريق ادواتها ولا تستطيع أي أدوات اقتصادية أخرى تحل بديلاً عنها.

6- تتمتع بالعديد من الخصائص والمميزات (الإدارية، المحاسبية، المالية، الاقتصادية، والقانونية)

7- انها اكثر الأدوات والفعاليات الاقتصادية التي تشارك بها الحكومة بمستوياتها كافة وهيكلها (السلطة التنفيذية) مع الجهة الممثلة للشعب (السلطة التشريعية) لغرض الوصول الى الصورة النهائية لها.

8- للموازنة ثمانية أبعاد هي (السياسي، الاقتصادي، المالي، الحسابي، القانوني، المعلوماتي) فأن أي تغير في سعر النفط من شأنه التأثير في جميع هذه الابعاد وخاصة بالنسبة للدولة المصدرة للنفط.

ب- أنواع الموازنات العامة:

ان التطور الحاصل في العلوم المختلفة والتطور التكنولوجي المضطرب والذي رافقه اتساع دور الحكومات المختلفة في التدخل بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية لما تتطلبه من مسؤوليات و التي تغيرت من دور الدولة الحارسة التي تنظر لحماية المجتمع الى دورها كموجة للأقتصاد ومحرك له للأنفتاح الحاصل في اليوم مسؤولية تحقيق الرفاهية ورفع مستوى دخل الفرد وتنفيذها للمشروعات التنموية والاستراتيجية ان تطورات الموازنة العامة للدولة لكونها الأداة التي تحقق الحكومات بواسطتها أهدافها المختلفة و ان الموازنة قد تطورت بصورة طبيعية وتلقائية اكثر منها بطريقة مخططة والى حد ما فأن تطورها تجريبي اكثر من النظري وانها قد تأثرت بصورة شديدة بالانظمة السياسية والنظريات الاقتصادية والمداخل الإدارية ومبادئ المحاسبة وسلوك الإدارة العامة.(سلوم ودرويش، ص15، 2007)

ومن أهم الموازنات العامة:

1- الموازنة التقليدية (موازنة البنود) الموازنة التقليدية ويطلق عليها أحيانا موازنة البنود بدل الاعتمادات ويمكن اعتبار هذه الموازنة من أقدم الموازنة ولا زالت مصادرة على معظم موازنة دول العالم ومن العراق ويستند مبدأ إعداد الموازنة على أساس تقدير النفقات وفق البنود يمثل كل منها نوعا من أنواع الصرف لذلك فإن المدخلات في هذه الموازنة تعتبر انواع المصروفات توزع على مستوى الوحدات المتنفذه

2- موازنة البرامج والأداء موازنة البرامج والأداء تعد الموازنة أحد الوسائل المستخدمة في التخطيط تنفيذ الرقابة وتقييم الأداء و تساعد في عملية صنع قرارات القطاع العام والخاص على حد سواء ويساعد التخطيط باستخدام الموازنة في توجيه الجهود التي تبذل في تنمية الأعمال و أنها تجعل المنظمة قادرا على وضع برامج تنمية الأموال في السنة القادمة على النحو يضمن البحث والعمل بصورة صحيحة (اللوزي واخرون ١٩٩٧. ١٣)، هو تقدير مفصل للنفقات عن السنة المقبلة مبني على

أساس حجم النشاط الذي سوف يتجزأ الوحدة الحكومية كجزء من برنامج عمل هذه الوحدة وما يجوز من السلطات تشريعية المصدر عثمان 2011 78 ، وتعتمد نظام موازنة البرامج والأداء بدرجة الأساسي على تفضيل النفقات العامة من خلال تبويب هذه النفقات من قبل الإدارات الحكومية على ضوء الأنشطة التي تقدمها مما يتطلب تحويل النشاط الحكومي إلى برامج تشمل أوجه النشاط المختلفة التي تؤدي إلى تحقيق أهدافها التي ترغب في تحقيقها، موازنة البرامج والأداء هي الموازنة الذي تهتم بوظيفة الرقابة الإدارية و الاستخدام الرشيد في الإمكانيات المالية الذي يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء على أساسها و تقويم الادارة الفعليه المصدر عصفور 2008 202

3- موازنة التخطيط والبرمجة هي محاولة تطبيق تعاليم والمبادئ الاقتصادية المعروفة في مجال النشاط الإداري الحكومي طبقا لهذا الأسلوب ويرى خبراء الميزانية أنه يجب إخضاع النشاط الحكومي لتطبيق قواعد الاختبارات المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية العادلة ولا تطبيق أسلوب التخطيط والبرمجة يجب تحديد الاهداف العامة و التعبير عن هذه الأهداف في شكل منتجات نهائية تحديد مستوى إنتاج كلا نوع من انواع خدمات والذي تمثل الاهداف العامة

(رياض مهدي كريم ٢٠١٩ : ١٠)

4- الموازنة التعاقدية هي علاقة تعاقدي بين الأجهزة الحكومية و الجهات التنفيذية من أجل تنفيذ مشروع أو أمر معين على أن يتم قياسه كمياً مقابل مبلغ تدفعها الحكومة قبل وبعد وأثناء تنفيذ المشروع لكي تحصل على تنفيذ المشروع الوقت المناسب و بأقل تكلفة ممكنة بشرط على أن يتم تحقيق الاهداف المخطط لها وأنه من أهم الخصائص التي تميز الميزانية التعاقد دية عن غيرها من الموازنة تعمل الموازنة التعاقد دية على خلق علاقة قائمة على التعاقد بين الجهات التشريعية و الجهات التنفيذية من أجل تنفيذ مشروع أو خدمة معينة وكذلك تحديد أسلوب الموازنة تعاقدي والخدمات المرغوب في تقديمها للمواطنين خلال السنة المالية القادمة على شكل مناقصة تقوم على روح التنافس بين الأجهزة

الحكومية والقطاع الخاص من أجل تنفيذ الخدمات مقابل أسعار متفق عليها بموجب عقد وتعتمد الموازنة التعاقد دية بشكل كبير التكلفة والوقت كعنصرين مهمين ضمن حسابات الموازنة العامة لكونها تعمل على ترشيد الإنفاق العام (حسن عبد الكريم وسلوم ٢٠٠٧ ١٠٦و٢٠)

الشكل (2) أبعاد الموازنة العامة للدولة

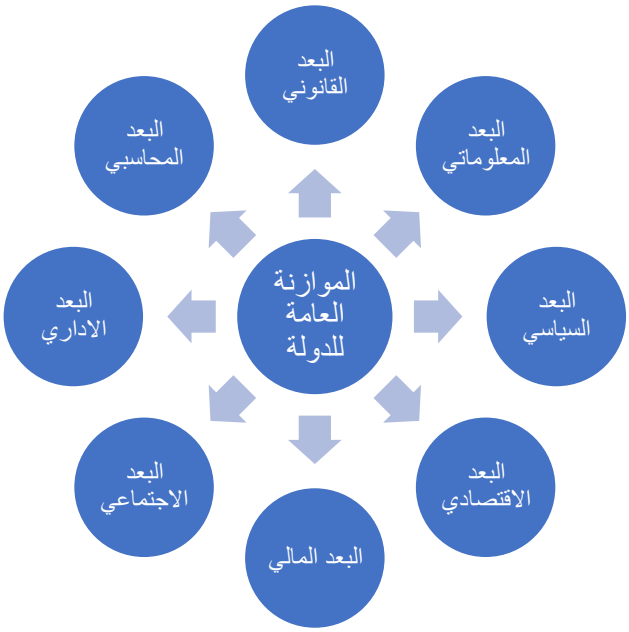

المصدر: عبدالله محمد عبدالقادر، 2001، الموازنة العامة للدولة وتطبيقاتها، :177 (مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 36 العراق)

ج- أهداف الموازنة العامة للدولة:

الموازنة هي الاطار الذي تنعكس عليه اختبارات الدولة (السلطة التنفيذية) لأهدافها وادامها الى تحقيق تلك الأهداف وهنا برزت أهمية النشاط المالي كأحد الأدوات الرئيسة في تحقيق اهداف المجتمع واستدعى ذلك الى ضرورة النظر الى الموازنة في ظل اطار كبير بعيد عن نشاط المجتمع. (سميرة فوزي ، 2013، : 20)

1- الأهداف التخطيطية:

أ- تهدف الموازنة الى تحويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى برنامج سنوي

ب-تحديد احتياجات وحدات الجهاز الحكومي للأموال وحصر الموارد ومصادر التمويل خلال الفترة القادمة.

2- أهداف سلوكية:

أ- افتتاح المجال للعاملين للمشاركة في اعداد الموازنة ووضع اهداف ومعايير مقبولة من جانبهم وغير مفروضة عليهم من سلطات أعلى.

ب-تحقيق التغذية المرتجعة بما يمكن الرؤساء من التفرق على حقيقة ما يجري في أماكن العمل وادراك حقيقة شعور العاملين.

3- أهداف رقابية:

أ- ضبط وترفيد الاتفاق الحكومي.

ب-تحقيق رقابة اكثر فاعلية على عمليات التنفيذ من خلال تقويم الأداء بمقارنة الإيرادات والمصروفات الفعلية بتقديرات الموازنة.

ج- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي من خلال قدرتها على التأثير في أوضاع الاقتصاد الكلي وخلق فرص العمل والسيطرة على معدلات التضخم.

د- تحقيق تخصيص كفوء للموارد المالية مما يؤدي الى كفاءة الأداء الاقتصادي وزيادة قدرتها على توفير المقومات المالية الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

هـ-تحقيق توزيع متساو للدخل بين الافراد والاقاليم بما يضمن انتعاش الاقتصاد الوطني ككل.

أهمية الموازنة العامة

استمدت الموازنة العامة أهميتها بوصفها أداة رقابية فاعله بين السلطات تشريعية وتمكينها من الأشراف الكامل على تصرفات المالية وتقييم الأداء الوحدات الحكومية وكذلك تعد الموازنة العامة احد الأدوات الرئيسية التي تستعملها الدولة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية ويمكن بيان أهمية الموازنة العامة

أ. الموازنة أداة مهمة في مجال التخطيط سواء كان ذلك على مستوى الدولة أو على مستوى الوحدات الإدارية الحكومية باعتبار أن الموازنة تعد وتمثل الأداة الوحيدة لتنفيذ نظرية الاموال المخصصة

ب. الموازنة أداة فعاله للتنسيق بين الأجهزة الحكومية المختلفة في العمل على تنسيق والموءامه بين جميع العوامل و المتغيرات والظروف المحيطة

ج. الموازنة أداة لحماية الصناعات المحلية و تشجيعها وذلك عن طريق الارشادات والتوجيه لا إعفائه من الرسوم الجمركية او فرض رسوم جمركية عالية

د. الموازنة أداة فعاله الرقابة أذ تهدف إلى المعاونة في تحقيق رقابة أكثر فعالية على عمليات التنفيذ والتأكد من تحقيق الاهداف التي يتم تحديدها في مرحلة التخطيط والتأكد من أنه جميع أجزاء التنظيم تعمل بصورة منسجمة مع السياسات وأهداف الوحدة الاقتصادية (فواد ٢٠٠٩. ١٤٦)

تعد الموازنة العامة واحدة من أهم البيانات الحكومية لأنها تعكس السياسات الحكومية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية و الخدمية كما يرتبط بها عدد من المجالات و الأبعاد ولهذا السبب تكتب الموازنة العامة أهمية الخاصة في نشاطات وظائف الادارة الحكومية أو الادارة العامة نفسها

(الفريجي ٢٠٠٤ ٥٠)

وفي ما يخص ادوار ووظائف اهداف الموازنة العامة التي يمكن تلخيصها

1. تنظيم و تحصيل وصرف المال العام وضبطه ورقابتها بما يحقق الأهداف المحددة هي اساسا أداة رقابية إدارية للسلطات المختلفة
2. وضع الخطط والبرامج اللازمة لتمويل المشروعات التنموية اقتصادية والاجتماعية بما يساعد صانع القرار من اتخاذ القرارات الجيدة حول الشؤون العامة وبالتالي فهي أداة إدارية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي

3. تحقيق التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي العادل من خلال التخصصات الحكومية في فترة محددة وبالتالي فهي أداة تنسيقية يتم بواسطتها تحقيق التكامل فيما بين النشاطات الحكومية المختلفة

(النقاش، 2001 ، 71)

الفصل الثاني

اثر اسعار النفط في الموازنة العامة في العراق للمدة (2010-2020)

المبحث الاول: هيكل القطاعات الاقتصادية

المبحث الثاني: اتجاهات اسعار النفط في العراق

المبحث الثالث: اثر اسعار النفط في الموازنة

المبحث الاول: هيكل القطاعات الاقتصادية

هيكل القطاعات الاقتصادية العراقية:

يعرف هيكل الاقتصاد العراقي بأنه البيان الاقتصادي الذي يدل على المنشأ القطاعي والدخل القومي وعلى التوزيع الوظيفي للقوى العاملة وان المساهمة النسبية للقطاعات المختلفة المولدة للدخل القومي مثل نسبة ناتج القطاع الزراعي والصناعي والخدمي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. (الساعدي، زاهد، 2015، : 10)

ويتكون الهيكل التركيبي للأقتصاد العراقي من مجموعة من القطاعات (الزراعي، الصناعي، البناء، والمقالع، الخدمات التوزيعية، والكهرباء)

1) القطاع الزراعي:

يعرف الاقتصاد العراقي قبل اكتشاف النفط كان يعتمد على الزراعة وكذلك على التجارة ولكن بنسبة ضئيلة ولم يسهم القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسب عالية وان الاحصائيات في سنة (2010) كانت نسبة المساهمة عالية (5.0) وبدأ الانخفاض نتيجة ان العراق يستورد اغلب احتياجاته من المواد الغذائية ليشمل العديد من المواد الأساسية و هي الحنطة والشعير بسبب الإهمال وسوء التخطيط فضلاً عن محدودية المياه نتيجة تجاوزات دول الجوار تفرض على العراق وارتفاع نسبة الملوحة وجفاف الأراضي وهجرة السكان من الريف الى المدينة.

ولقد وصلت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي عام (2014) الى (4.77%) يظهر اختلال واضح في هذا القطاع اما الايدي العاملة في هذا القطاع فأنها قد اخذت بالانخفاض نظرا للعوامل التي ذُكرت أنفآ.

2) قطاع التعدين والمقالع:

يؤدي هذا القطاع بشكل كامل في الاقتصاد العراقي الدور الرئيس المتعاظم و هو القطاع النفطي اذ ان انتاج النفط الخام جعل الأهمية النسبية في الناتج المحلي له يحقق اعلى مستوياته عند مقارنته مع بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبعد ذلك أخذت بالانخفاض الذي وصل الى 45.20% عام 2014.

3) قطاع البناء والتشييد

أن نسبة المساهمة لهذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت 6.1% في عام 2010 في حين أخذت هذه النسبة بالتذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض بعد هذه السنة للفترة (2010 –2020) لتصل اعلى مستوى لها في عام 2013 بنسبة 8.42% وتعود هذه الزيادة الى النشاط الاستثماري المرتفع في هذا القطاع والذي يتوزع بين البناء لأغراض السكن وممارسة الاعمال الأخرى ، فضلاً عن الابنية التي تقوم بها الحكومة أما في العام 2014 فقد بلغت مساهمته بنسبة 6.99 %

4) قطاع الخدمات

لقد كانت نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للسنوات (2020–2010) منخفضة اذ بلغت الاهمية النسبية في هذا القطاع عام 2010 بنسبة 41.2 ثم اخذت بالانخفاض الى ان بلغت في عام 2017 بنسبة 31.9% وان هذا القطاع قطاع شامل الى جميع الخدمات (الصحة والتعليم والنقل والكهرباء والمصارف والاتصالات).

5) قطاع التوزيع:

قطاعات الخدمات التوزيعية يشمل هذا القطاع النقل والمواصلات ، وتجاره الجملة والمفرد ، و الفنادق ، وقطاع البنوك والتأمين ودور السكن والعقارات ، ويبين الجدول (3) أن المساهمات النسبية لهذه القطاعات هي و الناتج المحلي الاجمالي بلغت لقطاع النقل والمواصلات نسبة 41.2% في عام 2010 في حين أخذ

بالتذبذب في الفترة (2020-2011) اذ يلاحظ ان هناك انخفاضاً واضحاً واضح لهذه النسب في اجمالي تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول (3) نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية

السنوات	نسبة مساهمة قطاع الزراعة %	قطاع التعدين والمقالع %	قطاع الصناعات التحويلية %	قطاع البناء والتشييد %	قطاع الكهرباء %	قطاع الخدمات التوزيعية والخدمية %
2010	5.0	43.8	2.2	6.1	1.7	41.2
2011	4.2	54.8	1.8	4.9	1.3	33.0
2012	4.1	52.8	1.7	5.5	1.3	34.6
2013	4.1	47.0	2.7	8.42	1.5	36.4
2014	4.77	45.2	2.8	6.99	1.7	35.8
2015	4.5	42.1	2.5	7.5	1.8	36.4
2016	4.4	43.3	1.9	5.8	1.9	32.4
2017	4.3	44.2	2.4	3.9	1.8	31.9
2018	4.1	41.1	2.5	4.9	1.3	33.5
2019	4.1	42.1	1.9	6.8	1.5	33.8
2020	4.2	41.3	1.5	6.6	1.6	38.9

المصدر : احتسبت النسب من قبل الباحثة بالاعتماد على وزارة التخطيط، الحسابات القومية، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة.

اولاً: العمل على تطوير القطاع الزراعي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لأهميتها وذلك من التخفيف من الفقر و رفع المستوى المعيشي للفئات المحرومة

ثانياً: وضع معايير محددة لإعادة صياغة أولويات الانفاق العام والحد من الاستثمارات الغير المنتجين والتي لا تتصف بصفات ديمومة والاستمرارية

ثالثاً: أهمية قطاع الصناعات التحويلية والقطاعات الإنتاجية الأخرى في زيادة الإنتاج المادي وزيادة القيمة المضافة و توفير فرص عمل

رابعاً: التأكيد من أهمية تطور التكنولوجيا وتطوير الموارد البشرية لأجل زيادة الإنتاج و الإنتاجية اعتبار أن الأخيرة أحد العوامل المهمة الذي تسأهم به النمو الاقتصادي مصدر على الدين جعفر 2009 صفحة 20

مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق

يساهم القطاع النفطي في العراق بشكل كبير وفي الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يجعل الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيامن خلال اعتماده على القطاع النفطي مصدرا رئيسيا في الإيرادات العامة وسجل نسبة مساهمة القطاع النفطي في عام 2010 ٥٤٠٧ % وهي نسبة مرتفعة مع ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج بسبب زيادة الطلب العالمي من قبل الصين والهند والمضاربات في عقود النفط الأجلاء من أجل تحقيق مكاسب مالية وانخفاض الدولار أداء ذلك إلى زيادة الإيرادات العامة مما يساهم في تشغيل القطاعات الأخرى وبلغ متوسط أسامة القطاع النفطي في عام 2007 ويتكون نسبة متدنية جدول

وفي عام 2013 الداء إلى انخفاض أسعار النفط عالميا عما كانت عليه في عام 2012 بسبب امتناع المملكة العربية السعودية من التخلي عن حصلتها من الأسواق ورفع الحضر على إيران في أداء ذلك إلبتها والأسعار وسجلت نسبة مساهمة القطاع النفطي في عام 2015 60% بسبب سيطرة الإرهاب على بعض المحافظات مثل ديالى صلاح الدين والموصل

ويواجه الاقتصاد العراقي تحديات كثيرة منها تدني الاستثمارات وارتفاع نسبة البطالة مشكلة التضخم معقد ومركب بسبب سنين طويلة من الحصار و سياسات اقتصادية خاطئة وانخفاض إدارة القطاعات الإنتاجية

بسبب الدمار الذي أصابته نتيجة الحروب وتدني مستويات العاملين في القطاعات من الناحية المعيشية وضعف التشابك بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وأن الاختلالات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية باتت الاسم الاساسي التحديات التي واجهها الاقتصاد العراقي.

المبحث الثاني: اتجاهات اسعار النفط في العراق

اولاً:تطور أسعار النفط في العراق وعلاقتها بالاقتصاد

إن من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد في الوقت الحاضر الانخفاض المستمر في أسعار النفط العالمية الذي يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات راعية والذي يعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة لذلك فإن قطاع استخراج وتصدير النفط سامي بنسبة 44% في توليد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 93% من إجمالي الصادرات وكذلك انكشاف الاقتصاد العراقي العالم الخارجي وبدرجة عالية كنتيجة طبيعية لي تدني مساهمة القطاعات الصناعية عداالنفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٨٠٦ % للأنشطة إلى آية 38% للأنشطة التوزيعية ويعاني العراق الآن من ازمة اقتصادية و مالية خانقة وأنا من أهم الأسباب الأساسية للأزمة الاقتصادية الحالية هو الهبوط ألمفاجئ و المستمر لي أسعار النفط في السوق العالمية ومتطلبات الحرب على الإرهاب ويضاف إليها أسباب أخرى معروف أيضا أبرزها سوء إدارة المال العام وعدم إقرار الموازنة لعام 2014 والتصرف في أموال العراق بدون تخطيط اقتصادي ومالي سليم سوف يتمكن العراق من تجاوز الاختلالات والإنحرافات في الهيكل الاقتصادي وضع في الأداء وبشكل خاص ما يتعلق به ضعف التنسيق و ارتباك الرويلي بين السياسيين في المالية والنقدية مع الأخذ بنظر الاعتبار التأثيرات الاقتصادية للموازنة العامة المفتوحة لعام 2016 استنادا إلى المؤشرات والبيانات المعتمدة في اعدادها مما يخص الإيرادات والنفقات والعجز ناجي ساري فارس 2016 صفحة 10.

واقع الاقتصاد العراقي

يعد الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا احادي الجانب يعتمد على الإيرادات العامة و أنه زيادة في هذه الإيرادات من زيادة الإيرادات النفطية التي كانت بسبب ارتفاع المستوى العام لاسعار النفط عالميا حيث بلغ عدد سكان العراق في عام 2015 ٣٦٠٩ مليون نسمه وتشكل البطالة ٦٠٤ % من السكان ويعاني الاقتصاد العراقي من اختلال الهيكل الاقتصادي ويظهر ذلك من خلال هيمنة القطاع النفطي في مجمل

القطاعات السلعيه الأخرى سواء من خلال عوائد من خلال نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي شكلت عوايد من إجمالي الصادرات 95% وشكلت نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي بين 50 إلى 60% ويعد اختلال هيكل التجارة الخارجية إحدى سمات الاقتصاد العراقي و نشوء الميزان التجاري من خلال هيكل الصادرات الذي يتصف بعدم المرونة وهي تركز أساسا على النفط من غير الاعتماد على القطاعات الأخرى في الصناعة والزراعة من ما ادى إلى زيادة الاستهلاكي ومن ثم زيادة الاستيراد المصدر علي عبد الهادي 2012 صفحة 57.

ويواجه الاقتصاد العراقي تحديات كثيرة منها تدني الاستثمارات وارتفاع نسبة البطالة مشكلة التضخم معقد ومركب بسبب سنين طويلة من الحصار و سياسات اقتصادية خاطئة وانخفاض إدارة القطاعات الإنتاجية بسبب الدمار الذي أصابته نتيجة الحروب وتدني مستويات العاملين في القطاعات من الناحية المعيشية وضعف التشابك بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وأن الاختلالات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية باتت الاسم الاساسي التحديات التي واجهها الاقتصاد العراقي

أ- الأهمية الاستراتيجية للنفط في الاقتصاد العراقي:

ان للنفط أهمية أستراتيجية في الاقتصاد العراقي منذ أكتشافه تجاريا من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي واجمالي الصادرات العامة والموازنة العامة وبناء التنمية أذ تشكل عوائد النفط المصدر الأساسي لتمويل برامج التنمية الشاملة فيه ويعتمد الاقتصاد العراقي على النفط بدرجة كبيرة اذ تغذي العوائد النفطية ميزانية الحكومة العراقية بقسط كبير من مواردها وتسهم في بناء الاحتياطي النقدي للأقتصاد الوطني. المصدر (البصام وآخرون، 2012) ويمكن بيان أهمية النفط في الاقتصاد العراقي من خلال الجوانب الأتية:

أ. دور النفط في الموازنة العامة تعتمد الموازنة العامة في العراق اعتمادا كليا على إيرادات النفط.

ب. نسبة مساهمة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات تخطت الصادرات النفطية نسبة مرتفعة في اجمالي الصادرات العراقية مما يدل على انخفاض درجة التنويع في هيكل الصادرات ويجعل العراق يعتمد في الصادرات النفطية في توفير العملات الأجنبية وهذا المؤشر يترتب على مشكلات اقتصادية أهمها ارتباط الاقتصاد العراقي بالدخل النقدي للنفط فقط.

أ. تأثيرات انخفاض أسعار النفط على الإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي

ان للنفط أهمية استراتيجية في الاقتصاد العراقي منذ اكتشافه تجاريا من حيث اسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي واجمالي الصادرات العامة والموازنة العامة وبناء التنمية أذ تشكل العوائد النفطية المصدر الأساسي لتمويل برامج التنمية الشاملة فيه ويعتمد الاقتصاد العراقي على النفط اذ تغذي العوائد النفطية ميزانية الحكومة العراقية بقسط كبير من مواردها وتسهم في بناء الاحتياطي النقدي للأقتصاد الوطني ويمكن بيان أهمية النفط في الاقتصاد العراقي من خلال الجوانب.

ب. نسبة اسهام الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات

تحظى الصادرات النفطية نسبة مرتفعة في اجمالي الصادرات العراقية مما يدل على انخفاض درجة التنويع في هيكل الصادرات وهذا يجعل العراق يعتمد على الصادرات النفطية في توفير العملات الأجنبية وهذا المؤشر تترتب عليه مشكلات اقتصادية أهمها ارتباط الاقتصاد العراقي بالدخل النقدي فقط.

ثانياً: تطور العوائد واثرها في اعداد الموازنة

تعتمد الموازنة العامة في العراق على النفط وان انعكاسات الازمة المالية العالمية وتداعياتها على أسعار النفط الخام وهذا الانخفاض في مقدار موارد الدولة هو بسبب انخفاض أسعار النفط ودخول داعش الى الأراضي العراقية, فأن تأثيرات تقلبات أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة في العراق وأثرت في السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للعراق مما أدى الى اتباع العراق السياسة المالية التوسعية في عام 2008 بعد

الارتفاع الكبير في العوائد النفطية فقد ازداد الانفاق العام بنسبة 86% كما جرت زيادة الانفاق الرأسمالي بنسبة 140% وأزدادت الأجور بشكل كبير مع تراجع الإيرادات العامة جرى انخفاض أسعار النفط الخام منذ عام 2014 لغاية الوقت الحاضر فقد اتبع العراق سياسة مالية انكماشية تمثلت في تحقيق الانفاق العام بنسبة 44.3% لعام 2016 مع تراجع الانفاق الجاري.

اما اثر انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنه العامه ،فتتسم أسواق النفط العالميه لعدم الاستقرار وكثره التقلبات في أسعار النفط نتيجه تأثرها بالعديد من العوامل وان النفط سلعه دوليه في مداها واستراتيجية في أهميتها بالنسبه لجميع دول العالم مهما كان مستوى تقدمها بوصفها دولا مستهلكه للنفط وكانت بدرجه متفاوته تقابل مجموعه محدده من الدول المنتجه ومصدره للنفط وارتفاع اسعار النفط يكون لصالح الدول المصدره والمستوردة أذ تزداد عوائدها النفطيه اساس واردتها الماليه ان اعداد الموازنه العامه قد يكون هذا الارتفاع لغير صالح الدول المستهلكة أذ تزداد بهذا الارتفاع الاعباء الماليه عليها ممايوثر في اعداد الموازنه العامه فيها ويكون الوضع معاكسا في حاله انخفاض اسعار النفط وان التقلبات اصبحت ظاهره متكرره ومثيره للقلق على المستوى العالمي وتوثر في الدول

ان للازمه الماليه العالميه تداعيات خطيره على الاقتصاد عامه و على النظام المصرفي والانتمائي خاصه الأسباب وهي:

١.ان النفط هو المورد الاساسي للمال العام في العراق.

٢.النظام المصرفي في العراق غير متداخل مع النظام المصرفي العالمي .

٣.ليس للعراق محافظ او صناديق سياديه أو استثمارية.

فان التأثير الاساسي كان في مجال هبوط الإيرادات العامه الى الحد الذي وضع تحديات كبيره امام وزاره الماليه في وضع الموازنه العامه الاتحادية (د.سهام ، ٢٠١٣:٨)

الجدول (4) حجم العوائد النفطية والإيرادات العامة

السنوات	العوائد النفطية (مليار دولار)	الإيرادات العامة (مليار دولار)	المجموع	نسبة مساهمة العوائد النفطية في الإيرادات العامة%
2010	89.876	73.3	163.176	55.979
2011	91.678	104.6	196.278	46.708
2012	100.604	119.4	220.004	45.728
2013	95.248	115.4	210.648	45.216
2014	88.112	61.6	149.712	
2015	89.342	81.7	171.042	58.854
2016	91.213	104.6	195.813	52.233
2017	89.234	119	208.234	46.581
2018	90.244	129.9	220.144	42.852
2019	93.321	138.9	228.221	40.993
2020	89.876	73.3	163.176	40.890

أحتسبت النسب من قبل الباحثة بالاعتماد على وزارة التخطيط

المبحث الثالث

اثر اسعار النفط في الموازنة

اولاً: تطور حجم الموازنة في العراق

هناك تأثيرات كبيرة رافقت هبوط أسعار النفط العالمية وإمكانية زيادة التراجع في أسعار النفط مما يؤدي الى ارباك الموازنة التي تعاني كثيرا من تذبذبات أسعار النفط فضلا عن الأوضاع الأمنية غير المستقرة في البلاد سوف تؤدي الى تأثيرات سلبية في الأوضاع الاقتصادية في البلاد , ان العوائد النفطية الحقيقية وسط انخفاض في الأسعار اقل بكثير من التوقعات الرسمية هذا الامر يؤدي الى عجز في الموازنة ومن ثم الاضطرار الى البحث عن حلول سريعة ومنها تقليص مجموع النفقات الاستثمارية والتشغيلية وان الانخفاض في أسعار النفط العالمية الأسعار للمحافظة على الحصة النفطية مع الدول الخليجية وان هبوط النفط العراقي بقيمة الدولار واحد سوف يكلف العراق خسارة مليار دولار من العوائد ان الهبوط السريع لأسعار النفط العالمية له اثار سلبية في الاقتصاد وان سعر النفط يتراوح من (65.6) دولارآ/ برميل وهو سعر متذبذب في حين ان سعر النفط العراقي يبلغ (62.60) دولارآ/ برميل لأن كثافة النفط العراقي من (27–34) وهذا سبب الفارق في الأسعار والمقدار (8–2) دولارات.

ان انخفاض أسعار النفط العالمية سيؤثر تأثيرا كبيرا في تمويل الموازنة وسيحدث ارباكا كبيرا في عمل الوزارات والمحافظات ولاسيما تنفيذ المشروعات واوقات إنجازها لأن التخصيصات المثبتة عام 2016 البالغة (174.6) تريليون دينار لم تكف لتغطية المشروعات ولم تستطع الوزارات اكمال تمويلها وتغطية الفروقات الناتجة عن انخفاض سعر النفط مما أدى الى تراجع عجلة الاستثمار في البلاد وان انخفاض أسعار النفط دون السعر الذي اعدت به الموازنة سيزيد العجز مما ينعكس سلبا على اقتصاد البلاد بشكل عام وان العراق

لم يستفد من ارتفاع أسعار النفط في السنوات الماضية في تطوير القطاعات الإنتاجية وتنويع الإيرادات (البصام وحسين، 2013، ص10)

الجدول (5) التداعيات الاقتصادية لتذبذب أسعار النفط على الموازنة العامة

السنوات	أسعار النفط (دولار/البرميل)	الموازنة العامة السنوية (مليار دولار)
2010	83	72.5
2011	126.48	82.6
2012	100	100
2013	50	115
2014	112	
2015	67	105
2016	45	94.2
2017	60	66.8
2018	83	88
2019	641	112
2020	45	100.4

(وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء والحسابات القومية)

اولا- الموازنة المفتوحة في العراق

ان الحديث عن الشفافية المالية يعد اساسا لنجاح التنمية في العراق, والتأكد من حسن ادارة المال العام يعد اساسيا واعادة الاعمار والتنمية بدلا من أن يختفي مع الفساد وهذا لايتحقق دون ان تكون هناك مساءلة تتعلق باستخدام المال العام, والعراق يواجه تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة متعلقة بالصراع السياسي والازمة الانسانية وتراجع اسعار النفط، وان هناك بيانات تتجه هذه البوابة حاليا الى ما يأتي:

1- مستندات الموازنة المفتوحة التي تشمل :

أ. الموازنة التي تم إقرارها : وتتضمن وثائق قانونية تخول الحكومة لتنفيذ إجراءات الموازنة

ب. بيان ما قبل الموازنة ويتضمن العائدات المتوقعة ومستويات الإنفاق والديون والتخصيصات بحسب القطاعات.

ج. مراجعة منتصف العام وتتضمن البيانات الخاصة بالموازنة الفعلية لأول ستة أشهر لغرض تقييم الافتراضات التي صيغت الموازنة بموجبها.

د. تقارير خلال السنة ويتضمن المعلومات الخاصة بالايرادات العامة والنفقات العامة الفعلية والديون التي تحققت.

2- رسوم بيانية للإحصاءات المالية وتشمل:

أ. إجمالي الإيرادات والنفقات للموازنة الاتحادية للعراق

ب. تنفيذ الموازنة على مستوى الوزارات والهيأت للأعوام

3- وثائق أخرى تشمل :

على وفق رؤية وزارة المالية يتم تحقيق المزيد من الانفتاح والشفافية من جراء اعتماد نظام الموازنة المفتوحة, عن طريق وضع آليات لمراقبة الموازنة العامة وإشراك المواطنين في جميع مراحل الموازنة، وتوفير نظام معلوماتي عن الإدارة المالية والاستراتيجية في توزيع الموارد.

4- واقع الموازنة المفتوحة في العراق في المسح الدولي

يستخدم مسح الموازنة المفتوحة عدداً كبيراً من المؤشرات تصل الى (109) مؤشرات لغرض قياس شفافية الموازنة العامة, وذلك لتقييم ما إذا كانت الحكومة تقوم باتاحة ثماني وثائق خاصة بالموازنة العامة. (كمال البصري، 2019، 42)

1- مؤشر الشفافية

حصل العراق على (3) من أصل 100 وهي درجة اقل الى حد كبير من المتوسط العالمي المقدر بنحو 42 علما ان هذا المؤشر يقيس اتاحة ونشر الحكومة لثماني وثائق للموازنة في الوقت المناسب وهي: البيان التمهيدي للموازنة أي المعايير العامة للسياسات المالية للدولة قبل طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية والتوقعات الاقتصادية للحكومة والإيرادات المتوقعة والنفقات والديون.

مبدأ الشفافية للجمهور في الوقت المناسب ومدى احتواء على بيانات شاملة ومفيدة وقد أجرت المبادرة العالميه للشراكه في الموازنة واستطلاع الموازنة المفتوحة لعام 2017 لقياس الشفافية المالية في الموازنة بعدد كبير من الدول وقد تضمني ثلاثة مؤشرات وهي ديون واقتراحات الموازنة للسلطة التنفيذية موازنة المقررة و موازنة المواطنين التي لم يتم التعامل بها في العراق

2- المشاركة العامة

ان الشفافية وحدها ليست كافية لتحسين الإدارة, بل انها بحاجة الى مشاركة العامة في عمليات الموازنة من ناحية الاعداد والتنفيذ والمراقبة, لتحقيق افضل النتائج الإيجابية المقترنة بزيادة شفافية الموازنة, وقد حصل العراق على الدرجة (صفر) في هذا المؤشر الفرعي من أصل 100 لان مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية لم تعتمد معايير هذا المؤشر باتاحة الفرص لمشاركة المواطنين في اعداد الموازنة.

المشاركة العامة علما أنه متوسط العالم وعشرين مشاركة المواطنين الذي يبلغ معدل درجة وأن الحكومة لا توفر للجمهور المشاركة في إعداد الموازنة

3- الإشراف على الموازنة

حصل العراق على الدرجة 65 من اصل 100 وهذا يعني ان الهيأة التشريعية ومراجعة الحسابات العليا في العراق توفر رقابة كافية على الموازنة, ان هناك مجموعة من العوائق تقف بوجه الرقابة التشريعية الفعالة, ولايتم اعتماد مقترح الموازنة الذي تقدمه السلطة التنفيذية من قبل السلطة التشريعية قبل بدء الموازنة, وان السلطة التشريعية توفر رقابة محددة خلال مرحلة التخطيط لدورة الموازنة ومراقبة مقبولة في مرحلة التنفيذ لدورة الموازنة فرقابة السلطة التشريعية تعاني من عدم قيام اللجان التشريعية المختصة بفحص التقارير ونشر التقارير الخاصة بها.

وان حالة الفساد المالي والإداري نتيجة لتدهور الوضع السياسي والأمني بعد عام 2003 لابد من استحداث هيأة رقابية وان هيأة النزاهة تراقب عمل الجهات التنفيذية وتعمل على دعم الأداء الحكومي وجود ديوان الرقابة المالية والجهة الرقابية التي تراقب إيرادات السلطة التنفيذية وتحققاتها وان الأجهزة الرقابية تستمد مشروعاتها من قوة القانون التي أعطت لها صلاحياتها واسعة لمكافحة الفساد.

ثانياً: اثر اسعار النفط عجز او فائض في الموازنة

عجز الموازنة العامة في العراق بأنه لحالي التي يكون فيها المبالغ المستلمه من قبل الحكومة اقل من نفقاتتها ولهذا فإن عندما تعاني الحكومة من عجز الموازنة نفقات أعلى من الإيرادات يكون الادخار الحكومي ويمثل العجز الفرق الذي يجب على الحكومة توفيره سواء في الاقتراض او عنده طريق المصادر الأخرى و أن العجز السنوي هو الفرق بين النفقات والإرادة خلال سنة واحدة وكذلك وجود علاقة وثيقة قوية بين العجز والنمو الاقتصادي اذ انالزيادة في نسبة العجز تقلل معدل النمو الاقتصادي فإذا ثبتت الحكومة نسبة العجز

الموازنة وبقيت نسبة العجز أدنى من المستوى الحرج فإن هذا يؤدي إلى نمو رأس المال و الناتج عنده معدل ثابت أما إذا كانت نسبة العجز تفوق المستوى الحرج فإنه هذا يخفض نمو رأس المال و الناتج باستمرار إلى أدنى مستوى المصدر

عجز الموازنة في العراق يقترن العجز المالي في العراق دائما في عجز ميزان المدفوعات وبسبب عدم كفاية إيرادات صادرات النفط الانفاق الحكومي و مقارنة قيمة مبيعات النفط برواتب من عجز ميزان المدفوعات الخارجية وأنا إيرادات النفط هي المصدر الوحيد تقريبا تمويل مستوردات العراق الحكومية والخاصة من السلع والخدمات و المدفوعات الخارجية الأخرى وكان العجز في سنة 2013 2014 2015 2016 اختراعات الموازنة العامة في تلك السنوات وعجز الميزان الخارجي و شهداء العراق تطبخوا جامع إن لم يكن متخيلين في بلد مثل أول مرتبطة في تدهور القيمة الخارجية للعمل الوطني وعبر عنه الارتفاع المتواصل والمتسارع في سعر الدولار الذي قادة حركة المستوى العام للأسعار في تلك سنوات و انخفاض إيرادات النفط كثيرا في عام فين وعشرين في 12 مايو أيار وكان سعر النفط برنت ٢٩٠٦٣ دولار وتشير التوقعات إلى استبعاد تجاوب 37 دولار حتى نهاية العام وبذلك تنخفض قيمة صادرات النفط دونه المقدار الأدنى ضروري للإنفاق العام يبلغ العجز ما لا يقل عن 45 تريليون دينار ودون المدفوعات الخارجية بفارق كبير استنجب ربما 1\2 الاحتياطات الدولية للبنك المركزي ونعدي الموازنة العامة في العراق نتيجة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية وليس لخفض الضرائب او زيادة الانفاق والعكس صحيح

وفي حالة وجود فائض في الموازنة عندما يرتفع سعر النفط إلى مستويات استثنائية فإن إيرادات الموازنة العامة في العراق متغير مستقل تماما عن الاقتصاد الوطني و الطاقة الإنتاجية الكلية للسلع والخدمات وتشغيل القوى العاملة والتكاليف والأسعار والفائض أو العجز تابع الحركة سعر النفط في الخارج وليس نتيجة إلى خفض أو رفع الانفاق الحكومي

اما توازن الموازنة في العراق لا يعني أبدا أن المالية العامة إستقراء رئة بل يمكن أن تتضمن مستويات إن شاهقه من الانفاق الحكومي ترفع الطلب الكلي بأثر مضاعف وتسبب ضغوط قويه شديدة ولو اعتمد من العراق في عام 2020 بناء توازن الموازنة العامة يعني هذا تدني مستوى الطلب الكلي دون الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وإشباع البطالة و اضطراب اجتماعي وتوتر سياسي وعاده ما يقدترن عجز الموازنة العامة في العراق و مستوى منخفض الانفاق الحكومي وليس مع أزمة كورونا وأنا توازن الموازنة العامة في العراق وعجزها وفاىءضها تختلف مضامين الاقتصادية جذريا عن الاقتصاد النمطية لأن العراق يوم يمثل خصائص الريع النفطي بأعلى ما وصلت إليه في العالم وأبرزها استقلال وضع الميزانية العامة بين العجز والفائز وعن الاقتصاد الوطني بينما الاقتصاد النمطية غير النفطية يعني توازن الموازنة العامة إلى حد كبير حياد واتجاه مستوى الطلب الكلي والتشغيل والناتج بينما يتضمن عجز الموازنة العامة بكيفية او أخرى إضافة صافي إلى الطلب الكلي من الانفاق الحكومي تحفيز الاقتصاد الوطني الاقتراض من التشغيل الكامل للعمل و الطاقة الإنتاجية وإذا ما تجاوز الطلب الكل حدوده الإنسانية الاقتصادية متمثلة في العرض الممكن من السلع والخدمات تنطق موجات تضخمي وعندها فقط يقال ان تمويل عجزموازنة كانا سببا في تضخم أحمد إبريهي علي صفحة خمسة 2020

أسباب عجز الموازنة العامة في العراق لضهورالعجز في الموازنة العامة للدولة له عدة أسباب قد تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو غيرها إن الأسباب الاقتصادية تبقى العامل الأهم للعجز وتتمثل بنمو والنفقات العامة وتوسعها او تراجع في الإيرادات العامة للدولة أو الاثنين معا وانه من أسباب العجز وزيادة النفقات العامة لزيادة النفقات العامة للدولة له تكون عدة أسباب أولا التوزيع الكبير الحاصل في الجهاز الإداري للدولة نتيجة لتغير دورها وبالتالي زيادة المسؤوليات الملقاة على عاتقها وما يتبعه من نفقات جارية في الأجور والمستلزمات الضرورية لإنجاز المهام الموكل إليها ثانيا التطور الحاصل في الخدمات الاجتماعية العامة و المقدمة من قبل الدولة نفقات الضمان الاجتماعي والإعلانات وكذلك توفير الخدمات

الصحية والتعليمية وضرورة تحقيق التوازن الاجتماعي ثالثا الدعم المقدم من قبل الدولة في بعض المنتجات المحلية وذلك لرفع القدرة تنافسية لهذه المنتجات أم السلع الأجنبية في السوق المحلية وكذلك الدعم المقدم لي المصدرين المحليين يهدف تمكينهم من المنافسة في الأسواق العالمية فإن هذه الإجراءات تزيد من المدفوعات التحويلية للدولة والتي هي جزء من نفقاتتها العامة رابعا انتهاج الدولة سياسة التمويل بالعجز كأداة من أدوات تمويل التنمية الاقتصادية أي أن تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار مما يدفع الدولة لزيادة النفقات العامة للمحافظة على مستوى الإشباع السابق خليل وعلي اللوزي سنه ٢٠٠٠ : 127 إلى 30 وباقي

بً تراجع الإيرادات العامة للدولة لم يقابل النمو الحاصل في النفقات العامة للدولة بزيادة مماثلة في إيراداتها الأمر الذي الداء إلى استمرار وزيادة العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة ويمكن توضيحها في عدة أسباب أولا انخفاض أسعار المواد الخام في السوق العالمية انه صادرات المواد الأولية وما توفره من النقد الأجنبي أهمية كبيرة في الإيرادات العامة وخصوصا الدول النامية الرئيسية بل انه يشكل في بعض الدول أكثر من 90% من مجموع إيرادات العامة فإن الحفاظ أسعار هذه المواد في السوق العالمية من شأنه أن يخفض من حجم الإيرادات العامة للدولة بشكل مباشر وبالتالي حدوث العجز في الموازنة العامة للدولة المصدر إبراهيم ٢٠٠٩ صفحه ٢٢ثانية التهرب الضريبي تترتب على ظاهرة التهرب الضريبي والتي تعاني عدم دفع الضريبة كليا أو بصورة جزئية من قبل المكلف بها قانونيا مع عدم نقل عبىءهاالى غير العديد من الآثار واهمهما الحصيلة ضريبة والتي هي جزء مهم من الإيرادات العامة مما يحد من قدرة الدولة على تغطية نفقاتتها العامة (خلف، 2008 : 196)

الجدول (6) الموازنات السنوية في العراق والايرادات والنفقات

السنة	الموازنة السنوية (دولار أمريكي)	سعر برميل النفط (دولار/برميل)	الايرادات (مليار دولار)	النفقات (مليار دولار)	عجز او فائض الموازنة
2010	72.5	83	73.3	80.3	7-
2011	82.6	126.48	104.6	94.3	10.3
2012	100	100	119.4	109	10.4
2013	115	50	115.4	130.2	15.8-
2014	145	112			
2015	105	67	61.6	90.7	29.1-
2016	94.2	45	81.7	103.1	21.4-
2017	66.8	60	104.6	113.7	9.1-
2018	88	83	119	113.8	5.2
2019	112	61	129.9	119.6	10.3
2020	100.4	45	138.9	125.3	13.6

(وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء والحسابات القومية)

أسباب العجز

١ ان من اهم أسباب العجز

أولا الإنفاق الكبير. ثانيا ضاله الإيرادات العامة و اعتمادها على النفط ثالثا الفساد المالي والإداري الكبير حتى اصبح ظاهرة طبيعية رابعا الانفاق العسكري الذي يكون بمقدار 16% من حجم الإنفاق العام من الموازنة العامة

وذلك بسبب عدم مواكبة الإيرادات العامة للنمو النفقات بسبب الضعف الشديد بلعب الضريبي والذي يقاس حصيلة الضريبةالى الناتج القومي و تتراوح هذه النسبة في الدول النامية 15% وفي الدول المتقدمة 30% وترجع إلى ضعف الطاقة ضربية في البلدان النامية إلى العديد من العوامل منها انخفاض متوسط الدخل الفردي و كثرة الإشاعات وتفشي الفساد المالي والإداري

وأنا زيادة النفقات العامة للدولة نتيجة التطور واتساع نشاطها الاقتصادي بالإضافة إلى الأسباب الحقيقية والأسباب الظاهريه الف الاسباب الظاهريه لزيادة النفقات العامة ويقصد الزيادة الظاهرية في النفقات العامة هي زيادة النقدية

للنفقات العامة دون أن تكون هناك زيادة في حجم السلع والخدمات العامة المقدمة من الحكومة أي دون أن يترتب عنها زيادة المنفعة الحقيقية في المجتمع لأن لا تقابل لها زيادة حصة من نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال و المشروعات العامة (الوادي محمود حسين، 2007: 155)

وتعود زيادة ظاهريا في النفقات العامة إلى الأسباب الآتية

١ انخفاض قيمة النقود أقصد انخفاض قيمة النقود و التضخم النقدي هبوط القوة الشرائية للوحدة النقدية وذلك بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار والشر انخفاض قيمة النقود إلى أنه زيادة في هذه النفقات العامة تكون ظاهريا في جزءا منها ويتوقف على نسبة ومدى هذا الانخفاض وأن زيادة النفقات العامة قد تؤدي إلى ارتفاع

مستويات الأسعار وليس الزيادة في كمية السلع والخدمات التي توفرها هذه النفقات ويتطلب من الحكومة أن تدفع مبالغ اكبر من اجل المحافظة على نفس الكمية من السلع والخدمات التي تقدمها لأفراد المجتمع المزار الجنوبي (طاهر ، 2010 : 103)

٢'اختلاف الفني المالي و تؤثر التغيرات الحاصلة في الفني المالي عند إعداد الموازنة العامة على حجم النفقات العامة فقد كانت الموازنة تعد سابقا على أساس قاعدة الموازنة الصافية أي تخصيص الإيرادات العامة بما يسمح للهيئات العامة بإجراء المقاصة بين إيراداتها ونفقاتتها وبالتالي لا يظهر في الموازنة العامة للدولة إلى فائض الإيرادات على نفقات غير إني ويعد اعتماده الشمال اصبحت كل النقاط تظهر في الموازنة العامة (بو عكاز، 2015 : 64)

٣'توسع اقليم الدولة وزيادة عدد السكان قد يتسبب توسيع اقليم الدولة وزيادة مساحتها في زيادة ظاهريا في النفقات العامة حيث انه استرجاع الدولة سيادتها على بعض المناطق يؤدي إلى زيادة النفقات العامة لهذه الدولة إلى أنها تعتبر ظاهريه وليست حقيقية نظرا إلى أنشئ الموازنة كما تعد الزيادة السكانية من العوامل المؤدية إليه إلى زيادة النفقات العامة بشكل الظاهري إذا لم تودي زيادة النفقات العامة إلى ارتفاع حصة الفرد من هذه النفقات أما إذا كان العكس في حالة الإخفاق فإنه يتغير زيادة في النفقات العامة هي زيادة حقيقية (عوض الله زينب حسين شنه، ١٩٩٥ : 58)

ب الاسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة ويقصد به الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة والأسباب التي تؤدي إلى زيادة قيمة النفقات العامة الناتجة من الحاجات الذي تشبع هدولي وزيادة عدد الأفراد الذي يستفيدون من هذه الحاجات والخدمات أنا من اهم الاسباب١'الاسباب الاقتصادية تتمثل بشكل عام في زيادة الدخل القومي وقيام الدولة في بناء المشروعات و مواجهة التقلبات وبخاصة في حالة الانكماش الاقتصادي والمنافسة بين الاقتصادات القومية وارتفاع تكاليف الإنتاج في منشآت القطاع العام وزيادة الدخل القومي يؤدي إلى زيادة العوايد او الإيرادات التي تحصل عليه الدولة و الأمر الذي يشجع الدولة على استغلالها في

زيادة الانفاق على الأوجه المختلفة وكذلك يؤدي التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية إلى زيادة النفقات العامة وتهدف الدولة من قيامها بهذه المشروعات اما الحصول على موارد إضافية الخزينة الدولة اما تعجيل بالتنمية الاقتصادية ومحاربة الاحتكارية وهذا ما يكون استنادا إلى فلسفة الدولة أو سياساتها الاقتصادية ومن ناحية أخرى عندما تسود حالة الانكماش الاقتصادي بكل ما تضمنه من جو تشاؤمي بين اصحاب رؤوس الاموال وانخفاض في مستوى الاستثمار الخاص و مستوى الأجور وزيادة البطالة و انعكاس كلا وذلك في تدني مستوى الطلب الكلي فإن هذه الآثار الضارة تحتم على الدولة القيام بالمزيد من الأنفاق لزيادة مستوى الطلب الكلي والفعل إلى الحد الذي يسمح بتحقيق الاستخدام الكامل في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي وهذه سياسة وأن كانت تنسجم مع ظروف الدولة المتقدمة و أنه من أهم الأسباب المؤدية لزيادة الانفاق العام هو ما يتم خفض على التنافس الاقتصادي الدولي سواء في صور إعانات اقتصادية للمنتجات الوطنية لتشجيع على التصدير و منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق الدولية (عادل أحمد، 2009:100)

٢'الاسباب الاجتماعية تتمحور هذه الأسباب في تركيز السكان في المدن وتنوع في الوعي الاجتماعي في قدامي للسكان في العصر الحديث إلى تتركز في المدن والمراكز الصناعية و نتيجة الهجرة من الريف إلى المدينة الداء إلى زيادة النفقات العامة وزيادة المخصصات الخدمات المختلفة ويرجع هذا إلى حاجات السكان في المدن وكذلك الداء إلى زيادة التعليم كما ونوعا إلى تنام الوعي الاجتماعي تنامي الافراد يطالبون الدولة بوظائف مثل تأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض وهذا من اهم الاسباب عدم القدرة على الكسب نتيجة قيام الدولة بهذه الإعلانات والخدمات الاجتماعية وازدادت النفقات العامة وبخاصة النفقات التحويلية (محمد دويدار سنة 2008 : 91)

٣'الاسباب الإدارية تترتب على نمو وظائف الدولة وتنوعها وتضخم حجم الادارة الحكومية نتيجة الاستحداث العديد من الوزارات والإدارات من أجل تقديم الخدمات العامة والأشراف على حسن سير المشروعات العامة

المختلفة يؤدي ذلك إلى زيادة الانفاق العام وكل ما كانت الادارة الرشيده استطاعت أن تجعل هذه الزيادة مقبولا وبالعكس عندما يكون شي تجعل من هذه الأنفاق و تدنيون سوء التنظيم الإداري وزيادة الموظفين والإسراف في ملحقات الوظائف العامة المصدر مجدي شهاب سنة 2004 : 222

٤'الأسباب المالية لم تكون الدولة الجا إلى الغرض العام الا في الظروف الاستثنائية الطارئة لكنه في الوقت الحاضر أصبحت الدولة تفرض بشكل أوسع نطاق بل انه بعض الدول باتت تعطي أفضلية في بعض الأحيان في القروض العامة نظرا لما تطلبه الاخيرة من تشريعات قانونية معقدة والله أن الردود الفعل الاجتماعي والسياسي التي تتولد من تصاعد العب الضريبي وهنا تكمن الزيادة في النفقات العامة وذلك من خلال اتساع خدمة الدين العام وعلاوه وعلى أعباءالتسهيلات والمزايا التي تقدمها الدولة في القرض العام لتشجيع هم على الاقتراض كذلك يؤدي وجود فائض في الإيرادات أو في مال احتياط غير مخصص لغرض معين إلى إغراء الحكومة في إنفاقه على أوجه غير ضرورية وبذلك تزداد النفقات العامة وتكمن خطورة ذلك من الأوقات التي تتطلب فيها السياسة المالية الحكيمة على الدولة العمل على خفض نفقاتتها لما هو معلوم الصعوبة وخفض كثير من بنود الانفاق والعودة بها إلى ما كانت عليه قبل الزيادة المصدر خالد شحادة سنة 2005 : 87

تأثير انخفاض أسعار النفط العالمية على الموازنة العامة في العراق

تحتل الموازنة مكانة خاصة في اقتصاديات البلدان النامية بوصفها أداة سياسية واقتصادية واجتماعية لتحقيق توجهات وأهداف الحكومة المتمثلة بكيفية استغلال الموارد وتوزيعها فضلا عن ذلك فإنه أداة رئيسية لمعرفة مدى كفاءة أجهزة الدولة في تنفيذ أهدافها وبرامجها و أنه من أهم التحديات التي تواجه البلدان و اعتمادها على مصدر وحيد في تمويل الموازنة في الدولة التي تعتمد على الإيرادات النفطية ستواجه حالة عدم الاستقرار في سياسات الاقتصاد الكلي نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية ويصبح تخطيط الموازنة أمرا صعبا والعراق احد البلدان الذي تعتمد اعتمادا كليا على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة مما

يجعلها عرضة للمخاطر الناجمة عن انخفاض أسعار النفط العالمية وأن هناك الجانبين للموازنة المتمثلة هي الإيرادات العامة والنفقات العامة و الإيرادات العامة تعد الإيرادات العامة أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة التي يمكن من خلالها الاستدلال على مستوى تطور اقتصاديات البلدان فهي تضم في مستويات عدد من مصادر الإيرادات سواء كانت طبيعية إيرادات النفط الخام أو إيرادات سيادية تفرض الضرائب والرسوم و أن الموازنة تعتمد على تشكيلة من مصادر الإيرادات و يشكل القطاع النفطي أحد أهم مرتكزه الاقتصاد العراقي لكونها مصدر للموارد الأجنبية الذي تسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى و أنه زيادة النفقات العامة قد يصاحبها زيادة في الإيرادات العامة ولكن ليس بالنسبة نفسها من الزيادة قد يكون بسبب العجز في الموازنة هو ناتج عن انخفاض في إيرادات الدولة و الناتج عن انخفاض في مستويات كلا من الاستثمار ودخول فضلا عن التهرب الضريبي عن الموارد الأخرى الغير ضربية في الإيرادات النفطية والتي تشكل نسبة عالية جدا التي تصل إلى 95% من إيرادات الدولة في العراق وأن هذه الإيرادات تذبذبات حسب سعرها في الأسواق العالمية وذلك لإعتماد أسعار النفط على العرض واطلب وانخفاض الإيرادات إلنفطيه (حيدر كاظم مهدي ، 2015 : 55)

الاستنتاجات

1. يعدالاقتصاد العراقي من الاقتصاديات احادي الجانب لاعتماده على الإنتاج النفطي بشكل رئيسي اذالنفط بالنسبة العظمى من الناتج المحلي الإجمالي والتي تبلغ نحو 70% و تشكل نحو 98% من إجمالي الصادرات وتساهم بنسبة 93% من عواءىد الميزانية العامة
2. هناك علاقة طرديا بين أسعار النفط الخام في السوق الدولية والميزان التجاري و نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المصدره للنفط حيث كلما ارتفع سعر النفط الخام في السوق الدولي كل ما زادت قيمة الصادرات النفطية والتي تمثل الجزء الأعظم من صادرات الدول المصدره للنفط مما يؤدي إلى حصول فائض في الحساب التجاري ويعتبر القطاع النفطي من القطاعات الرئيسية والمهمة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدره للنفط وبالتالي فإنه ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولي يؤدي إلى زيادة قيمة هذا القطاع وفي الناتج المحلي الإجمالي والعكس بالعكس فكلما انخفاض أسعار النفط الخام في السوق الدولية كلما انخفضت قيمة الصادرات النفطية والتي تشكل الجزء الأعظم من الصادرات للدول المصدره للنفط
3. لقد واجهت الموازنة العامة للدولة نوعين من من الاختلالات والذي يمثل النوع الأول بالعجز والآخر هو االفاءىض الاثنين معا وكأن سببا هم الحروب تؤدي إلى تقلب أسعار النفط والاختلالات الهيكلية الذي يعاني له منها الاقتصاد الوطني و أن الموازنة ما زالت مرتبطة بشكل كبير في الإيرادات النفطية
4. توجد عوامل أخرى تؤثر في سعر النفط دون أن تؤثر في الطلب او العرض للنفط ومنها عوامل سياسية اقتصادية واجتماعية
5. تواجه الصناعة النفطية في العراق تحديات كثيرة منها التحديات الأمنية وضعف البناء التحتية وعدم تنفيذ التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمار الذي ساهمت في ضعف الاستثمار القطاع وتطويره

التوصيات

1. العمل على استغلال العوايد النفطية بأسرع وقت ممكن وتعويض الفترة الزمنية الطويلة التي لم يتم استغلالها بشكل صحيح اما بسبب سيطره شركات الأجنبية الاحتكارية أو الحروف أو العقوبات الاقتصادية أو نتيجة الهدر والفساد الذي يعاني منها العراق
2. نظرا لارتباط النفقات العامة من الإيرادات العامة واعتماد الإيرادات العامة في العراق على عائدات بيع النفط الخام فإنه لابد من العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على النفط وذلك من خلال تطوير وتحديث النظام الضريبي وجعلها ضريبة احد المصادر المهمة للتمويل الموازنة
3. تصحيح الاختلالات هيكل الاقتصاد العراقي من خلال تغيير مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي مما يضمن تنويع الاقتصاد والحد من هيمنة القطاع النفطي لصالح القطاعات الإنتاجية هي الزراعية والصناعية والخدمات وغيرها
4. والسعي نحو تحقيق نوع من الاستقرار الأسعار النفط عالميا وهذا يحافظ على استقرار العائدات النفطية لكل الدول المصدره للنفط مما يجعلها تضع الخطط المناسبة لعملية التنمية الاقتصادية لديها

المصادر:

١ البرجاس حافظ 2000 الصراع الدولي على النفط العربي الطبعة الأولى بيروت

٢ بسام سهام حسين وآخرون 2013 مخاطر إشكاليات انخفاض أسعار النفط الخام في إعداد الموازنة العامة في العراق مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية

٣ أبو عكاز وإيمان أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد كلية العلوم الاقتصادية جامعة الحاج الاخضر سنة 2015٤

٤ الجنابي الظاهر سنة 2010 علم علوم المالية العامة والتشريع المالي الطبعة الثالثة شركة العاتك القاهرة

٥ أحمد عبد الغفور إبراهيم 2009 مبادئ الاقتصاد والمالية العامة طبع الأولى الأردن عمان دار زهران للنشر والتوزيع

٦ حسين عبيد هلال 2006 تشغيل النفط العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان الطبعة الثانية

٧ حسن عبد الكريم سلوم 2007 الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ مجلة كلية الادارة والاقتصاد العدد 64

٨ حيدر كاظم مهدي سنة 2015 انخفاض أسعار النفط و الإجراءات اللازمة لتقليل وتأثيرها على الموازنة العامة في العراق مجلة كلية المثنى للعلوم الاقتصادية المجلد الخامس العدد الأول

٩ خليل وعلي واللوزي 2000 المالية العامة طبع الأولى الأردن عمان دار زهران

١٠ خلف فليح حسن 2008 المالية العامة طبعا الأولى الأردن عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

١١ خالد شحاده الخطيب 2005 أساس المالية العامة عمان دار وائل للنشر والتوزيع

١٢ الراوي أحمد عمر 2017 التراخيص النفطية ودورها في مستقبل صناعة إنك طيب مجلة المركز العالمي الدورية العامة مركز المستنصرية للدراسات العربية

١٣ الرومي نواف 2000 منظمة أوبك أسعار النفط العراقي الخام الطبعة الأولى دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

١٤ راسن سالم عبد الحسن ١٩٩٩ اقتصاديات النفط جامع المفتوحة

١٥ رياض مهدي كريم 2019 التخطيط والموازنة العامة

١٦ السماك محمد ازهر 1981 اقتصاديات النفط الطبعة الأولى جامعة الموصل

١٧ سعد هلال داود 2008 تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على الاستقرار الأسعار

١٨ سلمان جمال داود١٩٨٨ الاتجاهات الحديثة في أسعار النفط الخام مجلة النفط والتنمية العدد السادس

١٩ سلوم درويش 2007 الموازنة العامة للدولة بين الأعداد والتغير جامعة المستنصرية العدد 64

٢٠ سميرة فوزي شهاب الشريدة 2013 مخاطر إشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة في العراق وتفعيل مصادر الدخل غير النفطية دراسة تحليلية مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 36

٢١ سالم عبد الحسين سالم 2003 عجز الموازنة العامة و سياسات معالجةته في العراق مجلة العلوم الاقتصادية كلية الادارة والاقتصاد المجلد 18 العدد 68

٢٢ الصكبان عبد العال ١٩٦٧ الميزانية والضرائب المباشرة في العراق مطبعة العاني مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية لعدد 36

٢٣ العزاوي محمد طاقة 2007 اقتصاديات المالية العامة دار النشر والتوزيع عمان الأردن

٢٤ أبو العينين حسين ١٩٧٩ الموارد الاقتصادية دار الثقافة والنشر والتوزيع بيروت لبنان

٢٥ عبد الله محمد عبد القادر 2001 الموازنة العامة للدولة و تطبيقاتها في العراق مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 36

٢٦ عدنان عبد الحسين وعلي شهاب 2015 الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمال الأجنبية ندوة قسم الاقتصاد كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة برنامج ندوات القسم

٢٧ علي عبد الهادي 2012 نمو استراتيجية فعاله للتنمية الاقتصادية في العراق مجلة كلية الادارة والاقتصاد العلوم الاقتصادية جامعة الأنبار المجلد الرابع العدد تسعه

٢٨ علاءالدين جعفر 2009 مرونة النمو القطاعي بغداد كلية بغداد للعلوم الاقتصادية

٢٩ عثمان حسين 2011 تطور الوحدات الموازنة الحكومية باستخدام موازنة البرامج والأداء دراسة ميدانية رسالة ماجستير كلية التجارة قسم المحاسبة

٣٠ عصفور محمد شاكر 2008 أصول الموازنة العامة طبع الأولى دار الميسرة للنشر عمان الأردن

٣١ عوض الله زينب حسين ١٩٩٥ وصول الموازنة العامة طبع الأولى دار الميسرة للنشر والتوزيع عمان

٣٢ إعلان بدر ١٩٨١ تخزين النفط الاستراتيجي في الدول الصناعية مجلة النفط والتنمية دار الثورة العدد الرابع

٣٣ القريشي فوزي١٩٧٨ التطور التاريخي لي أسعار النفط الخام مجلة النفط وتنمية بغداد العدد الثالث

٣٤ الكرخي مجيد عبد الجعفر١٩٩٩ الموازنة العامة للدولة دار الكتب للطباعة والنشر جامعة المستنصرية بغداد

٣٥ كمال البصري 2004 ما حد الإصلاح الاقتصادي في الموازنة العامة و موازنة البرامج والأداء وحول الشفافية المالية فيها شرق الاوسط

٣٦ مجيد ونجم الدين محمد علي حميد وآخرون 2008 الطلب على النفط و العوامل المؤثرة في دراسة تحليلية جامعة كربلاء مجلة سادس العدد الرابع

٣٧ محمد قطب إبراهيم١٩٧٧ الموازنة العامة للدولة طبعا الثاني الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة

٣٨ معروف هوشيار 2005 تحليل الاقتصاد الكلي طبع الأولى عمان دار صفاء للنشر

٣٩ محمد دويدار 2008 دراسات في الاقتصاد المالي الإسكندرية القاهرة

٤٠ جدتها 2004 أصول الاقتصاد العام والمالية العامة دار الجامعة الجديدة

٤١ محمود بيداري 2008 العوامل المفسر لنمو الانفاق الحكومي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية جامعة وهران

٤٢ ناجي ساري فارس 2015 انخفاض أسعار النفط العالمية و تداعياتها مركز الدراسات البصرة والخليج العربي

٤٣ الهميله تحسين عاصي جاسم 2011 إدارة المخاطر في أسواق النفط العالمية دراسة تطبيقية رسالة ماجستير مقدما إلى كلية الادارة والاقتصاد جامعة المستنصرية

٤٤ الهيتي أحمد حسين علي 2011 مقدمة في اقتصاد النفط دار الكتب للطباعة والنشر العراق الموصل

٤٥ الوادي محمود حسين 2007 مبادئ المالية العامة طبع الأولى دار الميسرة للنشر والتوزيع عمان الأردن

التقارير:

1. OPEC, OPEC Annual Statistical Bulletin, OPEC, Vienna, Austria, 2020, Table31, p22.

Summary

That there are many studies and research that deal with the subject of oil, as it is the main resource in the budget of most of the countries producing it and its economies. Thus, oil in Iraq has become the main resource in financing the state's general budget, as well as the volume of public expenditures. Most of the exports come from the oil sector and the Iraqi economy is acting on imbalances A large structure, including the imbalance of the state's general budget, that the revenue side of the budget is a limit based on one resource almost completely in financing the budget

The general and the budget is the annual plan of the public sector that determines the expected revenues to be collected and the estimates of public spending necessary to achieve the goals sought by the public authority and carry out economic activity during the coming year. Total public exports, and the Iraqi economy suffers from the problem of unemployment as a result of structural imbalances. Oil plays an important role in the global energy system. It is an essential element for generating energy through its entry into all areas of consumer, productive, and craft life. I am for oil as a strategic means for a high economic evaluation and that changes in prices Crude oil in the world market is generally determined by aggregate supply and aggregate demand, as well as factors that appear to be uneconomic, but its production and affects economic activity. The relationship between road management and crude oil prices is a complex relationship. You can come from exchange rates to oil prices and Usually, the depreciation of the dollar exchange rates against other world currencies leads to an increase in the price of crude oil Given that the population growth rate, there is a direct relationship between the population growth rate and crude oil, especially in the short or long term, and that the increase in population means an increase in demand for oil derivatives.

Ministry of High Education & Sceintific Research

University Of Basra

Adminstation & Economic college

Economic Department

The impact of oil price changes on the public budget

for the period 2010-2020

BY

Iman Adel Jabbar

THE COUNCIL OF COLLGE OF ADMINISTVATION & ECONOMIC AS APART

OF REQUIREMENT OF HIGH DIPLOMA DEGREE IN ECONOMIC.

Supervised by

DR. AMGED SABAH ABDULALAALI

2022 1443